



جامعة عمار تليجي الأغواط
كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية والحضارة
قسم علوم الاعلام والاتصال



الموضوع

أثر التكوين الأكاديمي على الممارسة الاعلامية لدى الصحفيين دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين الجزائريين

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال

تخصص : اتصال وعلاقات عامة

اشراف الدكتور:

حسين مساعدي

اعداد الطالبة:

- شيماء لحرش

لجنة المناقشة:

رئيسا

مشرفا ومقررا

ممتحنا

د- تواتي خرون

د- حسين مساعدي

د- موسى خويد

- الأستاذ

- الأستاذ

- الأستاذ

العام الجامعي : 2021 - 2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وعرفان

يسعدني بعد اتمام هذه المذكرة، الا ان أحمد الله على عظيم نعمته وحسن توفيقه،
فله الحمد والشكر وهو المستعان والموفق وحده

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير الى من اعانني بتوجيهاته وارشاته أستاذي
المشرف (حسين مساعدي)، الذي تشرفت وسعدت بالعمل تحت اشرافه ، فله
اسمى عبارات التقدير والاحترام وأنبل وأصدق سمات العرفان، كما لا أنسى تقديم
الشكر الى كل الأساتذة الكرام وأخص بالذكر أعضاء لجنة المناقشة لما يبذلونه من
وقتهم وجهدهم من أجل تقييمها والتي سيكون لأرائهم الدور البالغ في تقويمها
ولله الحمد والشكر من قبل ومن بعد.

إهداء

الى التي قال في حقها صلوات الله عليه أمك ثم أمك ثم أمك الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي
أبواب العلم والمعرفة الى أعز ما املك في الدنيا الحبيبة الطاهرة والملاك الصافي القريب لله سبحانه
وتعالى معلمتي في الحياة أسئل الله أن يرعاها أي الحبيبة .

الى أبي الغالي سندي ومرشدي في الحياة الذي ناضل من اجلي وهيئ لي أسباب النجاح الذي
سعى جاهدا الى تربيته وتعليمي أبي العزيز أسأل الله ان يحفظه و يرعاه ويطيل في عمره
الى النجوم التي أهتدي بها وأسعد برئيتهم أختي واخوتي كل باسمه "وفاء ، ومحمد ، ياسين
الى من هي كالنور بالعينين زميلتي التي كانت نعم الأخت نسرين طاسي

الى قوتي وسندي حمزة محجوبي

الى الصديق والأخ المثالي أسامة التخي

الى جميع العائلة والأصدقاء من قريب وبعيد

شيء لحرش

ملخص الدراسة:

جاءت دراستنا بعنوان اثر التكوين الاكاديمي على الممارسة الإعلامية لدى الصحفيين دراسة على مجموعة من الصحفيين الجزائريين .

وانطلقت من إشكالية ما هو أثر التكوين الأكاديمي على الممارسة الاعلامية لدى الصحفيين؟

هدفت دراستنا الى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها التعرف على المعايير الواجب استخدامها لتقييم الأداء الصحفي و مدى احتياج الممارسة الصحفية الى التكوين الأكاديمي وتأثيره في احتراف المهنة الصحفية.

ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على المنهج الوصفي واداة جمع البيانات الاستبيان لدراسة عينة الدراسة البالغ عددها 40 صحفيا وصحفية في عدة مجالات وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

مدة التكوين في المؤسسات الإعلامية الجزائرية تختلف من مؤسسة الى أخرى حيث ان هناك مؤسسات تقوم بالتربص لمدة أسبوعين وأخرى لثلاث أسابيع وأخرى لأسبوع ولكن اكثر مدة تكوين والمعمول به هي مدة أسبوعين كما طبيعة التكوين جيدة الى متوسطة في المؤسسات الإعلامية الجزائرية .

معظم الصحفيين يمارسون العمل الصحفي كمهنة بدافع الحب والهواية والتخصص الدراسي في الجامعات

معظم صحفيو المؤسسات الإعلامية لديهم احتكاك مع الصحفيين المكونين اكااديميا واستفادوا منهم بنسبة كبيرة

لا يمكن الاكتفاء بالدورات التدريبية دون الدراسة الاكاديمية التي تساعد في فهم متطلبات الاعلام والاتصال ومعظم الصحفيين لهم تخصصا في مجال الاعلام والاتصال.

Abstract:

Our study, entitled The Impact of Academic Training on Journalists' Media Practice , highlighted a sample of Algerian journalists

What is the impact of academic training on journalists' media practices?

Our study aimed at achieving a number of goals, the most important of which is to identify the criteria that should be used to evaluate journalistic performance and the extent to which journalistic practice requires academic training and affects the professionalism of the profession.

In order to achieve these objectives, the analytical descriptive approach was adopted to familiarize the subjects of the study with all aspects

The data collection tool, the Electronic Questionnaire (EQ), to study the sample of 40 journalists in several fields, and we came up with a number of results, the most important of which are: The period of training in Algerian media institutions varies from one institution to another, as there are institutions that wait for two weeks and another for three weeks and another for one week. However, the period of training that is in force is more than two weeks, and the nature of training is good to medium in Algerian media institutions.

Most journalists practice journalism as a profession out of love, hobby and specialization at universities

Most journalists in media institutions have contact with and benefited a large percentage of academically based journalists

Training courses cannot be satisfied without academic study that helps to understand the requirements of information and communication, and most journalists have a specialization in the field of information and communication.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	اهداء
-	ملخص الدراسة
-	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
أ	مقدمة
الفصل الأول	
الاطار المنهجي للدراسة	
3	1- الاشكالية
4	2- الفرضيات
4	3- أسباب اختيار الموضوع
5	4- أهداف الدراسة
6	5- أهمية الدراسة
6	6- تحديد المفاهيم
10	7- الدراسات السابقة
15	8- مجالات الدراسة
16	9- نوع الدراسة
17	10- مجتمع الدراسة والعينة
18	11- منهج الدراسة
19	12- أدوات جمع البيانات
الفصل الثاني	
التكوين الأكاديمي	
22	تمهيد

فهرس المحتويات

23	اولا : التكوين الإعلامي: بدايته ،أهميته، معايير الدولية
23	1-الارهاصات الأولى للتكوين الاعلامي
27	2-أهمية التكوين الإعلامي
28	3-المعايير الدولية للاعتماد الأكاديمي في مجال الدراسات الاعلامية
31	ثانيا: التكوين الإعلامي الجامعي :فلسفته , مشاكله .
31	1-فلسفة التكوين الإعلامي.
32	2- إستراتيجية التكوين الإعلامي.
33	3- مشاكل التكوين الإعلامي الجامعي في الوطن العربي.
36	ثالثا :التجربة الإعلامية التكوينية في الجزائر.
36	1- المدرسة الوطنية للصحافة
41	2-التكوين الإعلامي ونظام "ل م د: "
44	3-ملاح التكوين الاعلامي في الجزائر.
47	خلاصة
	الفصل الثالث
	الممارسة الاعلامية
49	تمهيد
50	أولا: ماهية حرية الإعلام والصحافة
50	1-مفهوم حرية الاعلام والصحافة
51	2- الحرية الإعلامية في المواثيق والقوانين الدولية
56	ثانيا: مراحل تطور الحرية والممارسة الإعلامية في الجزائر
56	1- الحرية الإعلامية في ضل الأحادية الحزبية
58	2- مراحل الحرية الإعلامية في ضل التعددية الإعلامية
65	ثالثا: الحرية الإعلامية في ضل الإصلاحات و القيود الواردة في قانون الإعلام 2012 والقانون السمي البصري 2014
65	1- الحرية الإعلامية في ضل الإصلاحات الواردة في قانون الإعلام 2012
66	2- الحرية الإعلامية في ضل القيود الواردة في قانون الإعلام 2012

فهرس المحتويات

68	3- قانون السمعى البصرى 2014
71	خلاصة
	الفصل الرابع
	الاطار التطبيقى للدراسة
73	اولا - تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان
73	1-تحليل نتائج المحور الأول : البيانات الشخصية
75	2-تحليل المحور الثانى : التكوين فى مجال الاعلام
83	ثانيا :النتائج العامة للدراسة
86	خاتمة
88	قائمة المصادر والمراجع
-	الملاحق

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
73	يمثل متغير الجنس	01
73	يمثل متغير السن	02
73	يمثل متغير الخبرة والاقدمية في العمل	03
74	يمثل المجال الإعلامي للصحفيين في المؤسسة	04
75	يوضح الشهادة الجامعية لأفراد العينة	05
75	يوضح العلاقة بين مدة التكوين وطبيعته	06
76	العلاقة بين دوافع العمل الصحفي وأسباب ممارسته	07
77	يوضح درجة الاستفادة من المعارف المتحصل عليها من التكوين الأكاديمي	08
78	العلاقة بين التكوينات التدريبية في مجال الإعلام والصحافة والاستفادة منها	09
79	يوضح مدى احتكاك الصحفيين بالصحفيين المكونين أكاديميا والاستفادة من تجربتهم.	10
80	العلاقة بين الاكتفاء بالدورات التدريبية دون الأكاديمية وتخصصات الدراسية للصحفيين	11
81	يوضح العلاقة بين الارتياح في أداء المهام الصحفية وممارسة انشاط الصحفي بحرية	12
82	العلاقة بين الصعوبات في الوصول الى المعلومات الصحفية و ونشر المعلومات المقدمة للمؤسسة	13

يعتبر التكوين الأكاديمي في العديد من دول العالم عملية تحول فرضتها معطيات العصر الراهن الذي، يشهد نموا كميا و نوعيا ،فالتكوين الجامعي يعد أهم ركيزة لإنتاج موارد بشرية مساهمة في المجتمع تقيم بمدى تأثيرها من خلال الخبرة التي تطبعها، و هو أهم رهان تسعى لتحقيقه مختلف الجامعات ،حيث يتجلى دورها في ترشيد المجتمع و ترقيته و تكوين رأس ماله المعرفي الذي تقاس به درجة تقدم المجتمعات، أضف إلى ذلك فهو يعمل على تنمية الشخصية المستقلة و الفكر الحر للمتخرج .

و لعل تخصص علوم الإعلام و الاتصال واحد من أهم التخصصات التي تعتني به الجامعة الجزائرية، لأنه يمس قطاعا حساسا في البلاد.

فحقول علوم الإعلام و الاتصال يمثل بعدا مهما و مجالا أساسيا في الدراسات الاجتماعية و الإنسانية الحديثة، إذ أخذ حيزا معرفيا و إبستمولوجيا معتبرا في التنظير والتأسيس، فهو يرتبط أساسا بالاعتماد على التكنولوجيا و نظم وسائل الإعلام الحديثة، و يركز على مقارنة سيرورة عمليات التواصل و الإعلام، و بحث مكوناتها المتشابهة ،و تأثيراتها ضمن السياق المجتمعي العام خاصة في ظل التعدد الهائل و التنوع الكبير في الوسائل الإعلامية اليوم.

فالبيئة المتشعبة بالرسائل الإعلامية التي أصبح يعيش فيها الإنسان المعاصر اليوم أصبحت تعكس الأغراض التي أصبحت تستخدم من أجلها هذه الوسائل التي تختلف من شخص إلى آخر. وكثيرا من هذه الأغراض تحدث أحيانا بدون وعي من الشخص .فالوظيفة الإخبارية تكون هي الهدف الأنبل من أجل استقاء الأخبار بكافة أنواعها ،و الوظيفة الإعلامية التعليمية المنحصرة في جمع المعلومات المقدمة في سن مجالات الحياة المختلفة لإكساب المتلقي مهارات جديدة .

1- الإشكالية :

اضحى تخصص الاعلام والاتصال من بين التخصصات الأكثر ميولا عند الطلبة الجامعيين في الآونة الأخيرة حيث اصبحنا نشاهد اقبال كبير على هذه التخصصات وهذا لميول الشباب الى الممارسات الإعلامية وهذا ما أدى بالجامعات الى التنافس على تدريس جميع تخصصات الاعلام والاتصال الذي اصبح قسما مستقلا بحد ذاته في الجامعات الجزائرية وهذا تزامنا مع ظهور القنوات التليفزيونية الخاصة الجزائرية، كما ان تكنولوجيا المعلومات أصبحت وسيلة من الوسائل التي ساعدة هؤلاء الجامعيين في ممارسة الاعلام عبر منصات مواقع التواصل الاجتماعي .

ولتطوير هذا التخصص اتجهت الجامعات الى التكوين الاكاديمي الذي اخذ طابعا علميا ومعرفيا ومهنيا متقدرا بمجموعة من الخصائص العقلية والنفسية والخبرات المهارية والإبداعية ، التي تتغذى من البيئة الثقافية والسوسيو مهنية ويتساق هذا التكوين مع نزعة الاندفاع الانساني ، نحو الحرية الفكرية الابتكارية ، وما ينجم عنها من تميع شعبي ، واستنزاف تجاري للمهنة الصحفية والمخرجات الأكاديمية لحقل الصحافة وعلوم الإعلام والاتصال فالمخرجات الثقافية ليست كباقي مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي التي عادة ما تنزع نحو الإلمام بالتخصص العلمي المحض ، وكثيرا ما يطغى عليها الصبغة التقنية ، إذ ينعت الرأسمال البشري في هذه الحقول المعرفية بتقنيي المعرفة العلمية ؛ كونهم يتلقون تأهيلا مهنيا لتجسيد معارفهم النظرية ، كقيم مضافة في مجال الاهتمام أو الانتماء ، كدعائم البناء المؤسسي للدولة والمجتمع كل في مجال تخصصه بينما مخرجات الحقل الصحفي لإعلامي الاتصالي ، تتجاوز حقل التخصص المحض لتتجاسر وتتكامل مع التخصصات الأخرى؛ بل وتتشابك مع الفضاء المجتمعي بمختلف أبعاده وتركيبات عناصره

فتموقع الصحفي والإعلامي وحتى الأكاديمي المختص في علوم الإعلام والاتصال ، يكون ضمن البنى الاجتماعية المختلفة، وما تنتجه من شبكة للعلاقات الاجتماعية والإنسانية.

هذا الموقع الإيستمولوجي والسوسيولوجي للمهنة الصحفية والصحفيين ، يفرض أنماطا صارمة من التكوين الأكاديمي ، كما يتطلب توفر مجموعة من الشروط لاعتلاء هذا الحقل التكويني . لكن من المفارقات العلمية والعملية أن يتحول التكوين الأكاديمي للصحفيين ، في مختلف كليات ومعاهد وأقسام الصحافة وعلوم الإعلام ، إلى تكوين عادي وبسيط ، ينزع نحو الشعبوية والتسطيح علميا ومعرفيا ، ونحو الإثارة والنجومية الاستعراضية مهنيا وممارساتيا .

فتراكم استمرار الهوة بين بعدي العملية التكوينية الأكاديمية للصحفيين ، والمتمثلان في البعد الأكاديمي الاستمولوجي والبعد المهني الممارساتي ، وبشكل لافت للانتباه ، وصل في الثلاث عقود الأخيرة لحالة مرضية مثيرة للقلق. جعل الكثير من الأكاديميين ينتفضون ضد الوضع المأزوم ، ومنه طرح الاشكالية التالية : ما هو أثر التكوين الأكاديمي على الممارسة الاعلامية لدى الصحفيين ؟.

وللوصول الى إجابات للإشكالية طرح التساؤلات الفرعية :

-ماهي المعايير الأبرز الواجب استخدامها لتقييم الأداء الصحفي ؟

-هل يساعد التكوين الاكاديمي على الممارسة الإعلامية الجيد ؟.

-ما مدى تأثير الممارسة الميدانية للصحفي الأكاديمي في احتراف المهنة الصحفية ؟.

2-الفرضيات :

- يوجد عدة معايير لتقييم الأداء الصحفي

- يساعد التكوين الاكاديمي على الممارسة الإعلامية

- يؤثر التكوين الاكاديمي يؤثر على الممارسات الإعلامية

3-أسباب اختيار الموضوع :

-يعتبر موضوع البحث هو موضوع التفكير نفسه، فهو مركز الاهتمام الذي يتمفصل حوله مجموعة من مشكلات البحث المحتملة، انه بعبارة أخرى الفكرة العامة التي تتضمن مشكلات بحث مختلفة ويقع الاختيار عليه في سياق ظاهرة معينة .

-ان مرحلة اختيار الموضوع هي من المراحل الحساسة والمهمة في البحث العلمي، فعليها يتوقف نجاح مسار الدراسة بأكمله باعتبارها نقطة الانطلاقة ومن أهم الأسباب التي دفعتني للقيام بهذه الدراسة :

أ- أسباب ذاتية:

-معظم الدراسات في هذا المجال لم تلقى اهتماما بالغاً لدى الباحثين ما دفعني لإنجاز هذه المذكرة لدراسة اثر التكوين الاكاديمي لدى الصحفيين .

-الاهتمام الوثيق بدور الممارسة الصحفية .

- محاولة مني المساهمة في انجاز دراسة علمية تبقى موضع افادة للطلبة مستقبلا .

-من أجل اثراء المكتبات الجامعية في المجال الاعلامي .

4- أهداف الدراسة :

-للتعرف على المعايير الواجب استخدامها لتقييم الأداء الصحفي .

-للتعرف على مدى احتياج الممارسة الصحفية الى التكوين الأكاديمي .

-محاولة معرفة ما مدى تأثير الممارسة الميدانية للصحفي الأكاديمي في احتراف المهنة الصحفية.

5- أهمية الدراسة :

تتوقف أهمية الدراسة على أهمية الظاهرة التي يتم تناولها وعلى قيمتها العلمية والنتائج التي ستحققها والتي يمكن أن تفيدنا في اكتشاف حقائق تستطيع الاستناد إليها في إثبات حقيقة تأثير التكوين الأكاديمي على اتقان الممارسة الاعلامية لدى الصحفيين .

سنسعى من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع التكوين الأكاديمي ومدى تأثيره على اتقان الممارسة الاعلامية لدى الصحفيين .

إن هذا الموضوع يكتسي أهمية لدى المتكونين أنفسهم حتى يطلعوا أكثر على المسؤوليات التي تنتظرهم بعد التخرج ، ليس للقيام بالعمل الإعلامي فحسب، بل حتى للتعامل مع كل ما يقدم عبر وسائل الإعلام التي تتعامل بتكنولوجيا مختلفة وحديثة التي تؤثر على مستوى السلوكات والمواقف والعادات والأفكار والآراء عند الأفراد لذلك يوجد إعتراف رسمي متزايد بأهمية تعليم الإعلام من طرف صناع القرار والمكونين كما تنبثق أهمية هذه الدراسة في كونها تمثل مرجعية للباحثين الراغبين في إثراء هذا الموضوع ،بما يسمح بتحقيق التراكم المعرفي في عملية البحث العلمي.

6- تحديد المفاهيم :

ج- تعريف الأثر:

لغة: يقال اثر على الشيء تأثيرا أي ترك فيه أثر.

وللأثر له ثلاث معاني: الأول : بمعنى النتيجة، وهو الحاصل من الشيء والثاني : بمعنى العلاقة ، والثالث: بمعنى الجزء.¹

اصطلاحاً:

التأثير :هو التغيير الذي يطرأ على مستقبل الرسالة كفرد فقد تلفت الرسالة انتباهه ويدركها ، وقد تضيف إلى معلوماته معلومات جديدة ، وقد تجعله يكون اتجاهات جديدة أو يعدل اتجاهاته القديمة ، وقد تجعله يتعرف بطريقة جديدة ،أو يعدل سلوكه السابق ، فهناك مستويات عديدة للتأثير ابتداء من الاهتمام بحدوث تدعيم داخلي للاتجاهات إلى حدوث تغيير على تلك الاتجاهات ثم في النهاية إقدام الفرد على سلوك علني.²

-إجرائياً: هو مجموعة التغييرات والتأثيرات التي يحدثها التكوين الأكاديمي على اتقان الممارسة الاعلامية .

1-التكوين:

أ)المفهوم اللغوي: إن مصطلح التكوين Formation حسب مجموعة من القواميس منها : فولكيه faulkie ميلاريه Mialaret لوجوندر Legendre هو مشتق من كلمة Formate اللاتينية أو كلمة Forma و هما تعنيان بصفة عامة إعطاء شكل معين لشخص ما.

و يؤكد فولكيه Foulkie أن التكوين ينمي ملكات الذكاء و الإرادة و الخبرة و الجمال لدى الإنسان.

¹ الشيخ عبد الله البستان، الوافي :معجم وسيط للغة العربية مكتبة لبنان د ط سنة 1990 ص3

² محمد منير حجاب : الموسوعة الإعلامية المجلد 2 دار الفجر 2003 ص53

التكوين كمصطلح لغوي :يعني التشكيل، بمعنى إحداث سلسلة مستمرة من التغيرات و التعديلات وفق منهج معين من أجل تغيير الحالة القائمة إلى حالة متوقعة مسبقا، فالتكوين يؤدي إلى إكتساب أنماط فكرية معنوية أو أشكال أدائية وظيفية.¹

التعريف الاصطلاحي :هناك عدة تعاريف لمصطلح التكوين و هي كالآتي :

- تعريف: 1979mialare p.t التكوين عبارة عن نوع من العمليات التي تقود الفرد إلى ممارسة نشاط مهني.

- تعريف: 1982 g.ferry يدل التكوين على فعل منظم يسعى إلى إثارة عملية إعادة بناء متفاوتة الدرجة في وظائف الشخص.²

-التكوين الاعلامي (الأكاديمي) :

-التكوين الإعلامي أو التكوين في علوم الإعلام و الإتصال هو تكوين متخصص و يمكن تعريفه بأنه : دراسة متخصصة ينبغي أن يقتصر على مادة التخصص: الإعلام و الإتصال و ما يرتبط بها من مواد أخرى إرتباطا شديدا ،على عكس الدراسة في التعليم العام ، أين يتكون الطلاب في مبادئ و أساسيات المعرفة في كل الحقول.³

أو هو: ذلك التكوين الذي يتبعه الطلبة في مجال علوم الإعلام و الإتصال ، و ذلك بتكثيف المقاييس المتعلقة بالإعلام و الإتصال و الصحافة و يشرف على تكوينهم أساتذة أكفاء متخصصين يتبعون طرق للتدريس ، و برامج دراسية خاصة .

¹ - زين الدين مصمودي، عوامل التكوين و علاقتها بطلبة المدرسة العليا للأساتذة نحو مهنة التدريس، ش هادة دكتوراه دولية في علم النفس 1 التربوي، جامعة قسنطينة، 1998، ص17.

² - مراد بن أشن هو، ن حو الجامعة الجزائرية، ت، عائدة بامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 181، ص08

³ - ابراهيم حسين الشافعي ، تعليم اللغة العربية في الجامعات العربية مجلة اتحاد الجامعات العربية ، الرياض ، عدد 21 ، 1986، ص 45

-**وكتعريف إجرائي للتكوين الإعلامي هو :** عملية منظمة تهدف إلى إعداد الطلبة من خلال تطوير معارفهم و مهارتهم الإعلامية و الإتصالية حيث يكتسبون الكفاءات اللازمة التي تؤهلهم للتحكم في المهنة الإعلامية و الولوج إلى عالم الشغل في مختلف المؤسسات الإعلامية ، كما تساهم في تزويد الطلاب بالمعرفة و المهارات اللازمة للتعامل مع مختلف المضامين و الرسائل الإعلامية المختلفة.

-تعريف الممارسة الإعلامية:

عرفها كل من عبد الحميد بن عطية وهناء حافظي بدوي على أنها الأفعال التي يقوم بها الممارس والموجهة نحو بعض الأغراض والمحدود ببعض الأمر والتي تم تنميطها في مجموعة من الأساليب الفنية والمناهج العلمية ¹ .

و يقصد بالممارسة: مزاولة العمل الصحفي وفق ما تحدده السياسات الاتصالية للقائمين بالاتصال من حقوق وواجبات ومجال الحركة وكل ما تعلق بذلك من ضوابط سياسية وتنظيمية وعقابية ،وفي الإطار الاختصاصي للمهنة فان الممارسة العملية تشكل للصحفي المبتدئ أهمية كبيرة في كسب المعرفة ليضع أولى خطواته على الطريق الصحيح وتحديد نوع العمل المطلوب منه أو الاختصاص الذي يمارسه في تلك الصحيفة أو المجلة².

-**التعريف الإجرائي:** وهي عبارة عن مجموعة من الأساليب التي يتخذها الممارسين الصحفيين والتي تحدث اثناء قيامهم بالممارسة المهنية ومزاولة الصحفي للمهنة بكل ما تنطوي عليها من حقوق وواجبات ويكتسب الصحفي خبرته فضال عن تأهيله الأكاديمي عن طريقين أولهما كسب المعرفة من خلال الممارسة وثانيهما المعرفة الدقيقة بالاختصاص الذي يمارسه.

¹ - عبد الحميد عطية وهناء خافضي بدوي الخدمة الاجتماعية و مجلات تطبيقها ، المكتب الجامعي الحديث

² - د . راسم محمد الجمال ، الاتصال والإعلام في الوطن العربي ، ص 60

7- الدراسات السابقة :

- الدراسة الأولى :

جاءت بعنوان دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية : تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام ل م د : رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع من إعداد الطالبة أسماء هارون بجامعة منتوري بقسنطينة حيث حاولت الإجابة على تساؤل مركزي وهو: إلى أي حد يمكن أن يساهم التكوين الجامعي في ظل الإصلاحات الجديدة نظام ل م د في ترقية المعرفة العلمية؟. ومن هذا المنطلق ركزت الباحثة على إبراز الوظيفة الحقيقية للتعليم العالي وتحديد معايير التكوين الجامعي في ايطار تضيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية ومحاولة تقييم التجربة التكوينية الجزائرية على ضوءها.

ولتحقيق هذه الأهداف والكشف عن الظاهرة ميدانيا بكل جوانبها اختارت الباحثة المنهج الوصفي، بالاستعانة بأدوات منهجية و هي الاستمارة التي كانت مقسمة إلى بيانات شخصية وبيانات عامة متضمنة لثلاث محاور وبعد هذه الإجراءات البحثية أسفرت الدراسة على مجموعة نتائج أجابت على التساؤلات المطروحة كانت كما يلي:

- الحجم المكثف للمعلومات المقدمة للطالب في فترة زمنية محدودة انعكس سلبا على قدرات الطالب في تنمية مكتسباته العلمية و المعرفية وتفجير طاقاته.

- عدم وجود جانب تطبيقي فعلي يدعم الجانب النظري إلا ما تمثل في البحوث الميدانية والتربصات التي تعتبر محدودة جدا مقارنة مع أهميتها.

- نظام ال م د " لا يزال غير واضح المعالم لدى الأسرة الجامعية، كما أن عدم ملائمة الإمكانيات البيداغوجية لمتطلبات تطبيق هذا النظام جعلته غير قادر على تحقيق معايير جودة التكوين على الصعيد النظري بترقية المعرفة العلمية وعلى الصعيد المهني خلق ايطارات تتوافق مع متطلبات سوق العمل.

-الدراسة الثانية :

جاءت بعنوان التكوين الجامعي المتخصص وأداء العمل الصحفي الإذاعي، دراسة ميدانية بالإذاعات الجهوية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تنمية الموارد البشرية، جامعة قسنطينة 2007/2008.

حاولت الباحثة شريفة يعقوبي من خلال هذه الدراسة طرح إشكالية التكوين الجامعي المتخصص في علوم الإعلام والاتصال ورهانا في تحسين أداء العمل الإعلامي فطرحت التساؤل الرئيسي التالي :

هل التكوين المتخصص في علوم الإعلام والاتصال يساهم في تحسين أداء العمل الإعلامي العمل الصحفي الإذاعي؟ ما مدى تأثير التكوين الجامعي المتخصص في أداء العمل الصحفي؟ وتفرعت عنه تساؤلات فرعية وهي:

- هل يؤثر محتوى البرامج التكوينية المتخصصة في الإعلام والاتصال في أداء العمل الصحفي الإذاعي؟

- هل تؤثر طرائق التدريس في التكوين المتخصص في أداء العمل الصحفي؟

- هل تتماشى أهداف التكوين المتخصص ومتطلبات العمل الصحفي الإذاعي؟

- هل للتكوين المتخصص دور في جودة وكفاءة العمل الصحفي الإذاعي؟

- وللإجابة على هاته التساؤلات اقترحت الباحثة مجموعة من الفرضيات وهي كالآتي:

لا يتماشى التكوين المتخصص ومتطلبات العمل الصحفي الإذاعي. وقد تفرع عنها الفروض الجزئية التالية:

- محتوى البرامج التكوينية المتخصصة تعاني نقائص يتطلبها العمل الصحفي الإذاعي.

- تؤثر طرائق التدريس وكفاءة المدرسين في العمل الصحفي الإذاعي فيما بعد.

- أهداف التكوين المتخصص بعيدة عن متطلبات العمل الميداني.

إن غاية الباحثة من هذه التساؤلات والفروض المقدمة هو معرفة مدى تأثير التكوين الجامعي المتخصص في أداء العمل الصحفي الإذاعي بالإضافة إلى شد انتباه القائمين على التكوين الإعلامي إلى ضرورة تحسينه والتوجه نحو تطويره. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي وأداة الملاحظة والاستمارة التي قسمت إلى 6 محاور ترجمت ل 32 سؤال واستخدمت الباحثة أيضا تقنية المقابلة لدعم بعض الأسئلة وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج كانت بمثابة إجابة للأسئلة المطروحة وهي:

- محتوى البرامج التكوينية تعاني نقائص يتطلبها العمل الإذاعي الصحفي حيث تفتقد التدريس التقنيات الحديثة التي يتطلبها العمل الإذاعي إضافة إلى غياب الربط الفعلي بين النظري والميداني.

- طرائق التدريس المعتمدة بشكل مكثف وما يصاحبها من وسائل تعليمية يتبعها أساتذة كل حسب كفاءته العلمية له تأثير بعدي على العمل الصحفي والإذاعي.

- عدم رضا المبحوثين عن مستواهم التعليمي حيث يرون أن التعليم العالي في الجزائر يخضع لمقاييس عديدة أكثر منها نوعية وكيفية.

- الدراسة الثالثة:

هي دراسة ناهد أحمد أبو العيون عام 1988 التي استهدفت التعرف على خصائص التجربة المصرية في مجال الإعداد الأكاديمي والتدريب المهني للصحفيين، وذلك من خلال إجراء دراسة وصفية تحليلية لعدد من الأقسام العملية والمعاهد والكليات الجامعية التي اختصت بتدريس الصحافة والإعلام، وتحدد الإطار الزمني للدراسة في الفترة من 1935 إلى

1983، كما تناول البحث دراسة التدريب المهني للصحفيين والذي يتم أثناء مزولتهم للعمل في المؤسسات الصحفية، وقد اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج أبرزها :

المنهج التاريخي، منهج المسح الشامل، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أبرزها:

- الأقسام الإعلامية في الجامعات والمعاهد في بدايتها الأولى لجأت إلى الاستعانة بالخبرات الصحفية من الممارسين للمهنة، ليس فقط في تدريس الجوانب العملية بل حتى النظرية أيضا.

- إن التدريب العملي للطلاب في المؤسسات الصحفية يتم في الغالب إما بمبادرات فردية من جانب الطلاب أنفسهم أو من جانب بعض أعضاء من هيئة التدريس بالاتفاق مع المسؤولين في هذه المؤسسات .

- إن قبول الطلاب في هذه المؤسسات الأكاديمية لا يتم وفق اختيارات شخصية أو امتحانات تحريرية للقبول من أجل اختبار العناصر.

- النقص في الميزانيات يعوق توفير الإمكانيات اللازمة للتدريب الجاد للطلاب الصحفيين.

-الدراسة الرابعة :

- دراسة بلقاسم أحسن جاب الله: تناولت الدراسة موضوع الإعلام الأجنبي في الجزائر من سنة 1962 إلى سنة 1976 وهي دراسة نظرية و هدفت الدراسة الى بنية الإعلام الأجنبي في الجزائر جاء في ثلاث فصول واهتم الفصل الأول بدراسة جماهيرية وسائل الإعلام الأجنبية في الجزائر كما جاء الفصل الثاني بإنهاء الاستعمار الإعلامي في السوق الإعلامية الوطنية من خلال التطرق للأدوار الإعلامية لوكالة الأنباء والتلفزيون والسينما الجزائرية ، في حين جاء الفصل الثالث لدراسة الموقف الرسمي للدولة الجزائرية اتجاه الإعلام الأجنبي ، وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج المتمثلة في :

- أغلب الوسائل الإعلامية الأجنبية في الجزائر وسائل إعلامية فرنسية.
- السلطة السياسية تحظر على الصحفيين الأجانب تناول المواضيع التي لا تتفق مع سياستها الخارجية.
- السلطة الحكومية لا تتيح للصحفيين الأجانب حرية نقدها .
- سحب الاعتماد كان وسيلة رقابة من وضغط في نفس الوقت على الصحفيين الأجانب في الجزائر .

- العلاقة بين الصحافة الأجنبية والجزائر كانت علاقة صراع وتوتر.

-الدراسة الخامسة :

دراسة سعيود محمد عبد الغاني : تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية ،
مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، جامعة باجي مختار عنابة ، 2012.

تناولت هذه الدراسة موضوع واقع حرية الصحافة في الجزائر و أثرها على الممارسة المهنية
للقائمين بالاتصال واهتمت برصد وتحليل و تفسير أوضاع حرية الصحافة في الجزائر ، و
واقع الممارسة المهنية في ظل ما تشهده هذه الممارسة من قيود و عوائق سياسية واقتصادية
و اجتماعية و مهنية وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية .

وانطلقت من التساؤل الرئيسي التالي :

-ما هو تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية للصحفيين ؟

واستخدم الباحث في هذه الدراسة منهجين أساسيين هما : منهج المسح الإعلامي والمنهج
المقارن، واستخدم الاستبيان كأداة جمع البيانات من عينة عمدية متاحة من الصحفيين
قوامها 175 مفردة موزعين على عدد من الصحف الحكومية والخاصة، لتمثل مجتمع الدراسة

حدده على أنه جميع القائمين بالاتصال في الصحافة الجزائرية من مختلف الصحف الجزائرية الحكومية والخاصة وتوصل الباحث إلى النتائج التالية :

- وجود صعوبات في الحصول على المعلومات من طرف غالبية الصحفيين وعلى الرغم من أن القوانين تؤكد حق الصحفي في الحصول على المعلومات، لكن نفس هذه القوانين وضعت العديد من القيود أمام الصحفي للوصول إلى بعض المعلومات، كما أن طبيعة البيروقراطية الموجودة في المؤسسات خاصة منها الحكومية لا تسمح للصحفي بالوصول إلى مصادر المعلومات، فهي غالبا ما تتكتم عن تقديم هذه المعلومات للصحفيين وتتنظر للصحفي كأنه جاسوس يتجسس على هذه المؤسسات من أجل إبراز العيوب وفضح المستور.

- اضطراب الغالبية العظمى من أفراد العينة إلى ممارسة رقابة ذاتية على عملهم ، حيث تعتبر الرقابة الذاتية أحد أخطر أنواع الرقابة لأنها بين الصحفي ونفسه لأنه يضع لنفسه قيودا داخلية لا يتخطاها خوفا من الوقوع في العقاب .

- عبرت غالبية عينة الدراسة على أنه يسمح للصحافة في الجزائر بحرية انتقاد السلطة الحاكمة وغالبيتهم من الصحف الحكومية.

8- مجالات الدراسة :

حدود البحث : شملت حدود البحث مجالين أساسيين هما :

-المجال البشري: أجريت الدراسة على مجموعة من الصحفيين الجزائريين.

خلال الموسم الدراسي 2021- 2022 .

-المجال الزمني : تم الشروع في انجاز هذه الدراسة بداية من شهر ديسمبر لسنة 2021

حيث انقسمت فترة انجازها الى مرحلتين :

-مرحلة الزيارات الاستطلاعية : بداية من 2021/12/21 الى 2022/03/04

حيث تم في هذه المرحلة جمع بعض المعلومات الاولى عن موضوع الدراسة من خلال إجراء بعض المقابلات مع باحثين سابقين في هذا التخصص و هذا المجال .

مرحلة جمع المعلومات و امتدت من: 2021/12/21 إلى: 2022 /06/21 وتم توزيع الاستمارة الالكترونية الخاصة بموضوع الدراسة، والاجابة عنها.

9-نوع الدراسة :

تتدرج دراستنا هذه ضمن البحوث الإعلامية الاستكشافية التي تهدف إلى استطلاع الظروف المحيطة بالظاهرة ، والتعرف على مختلف جوانبها في تركيزها على اكتشاف الأفكار الجديدة والاستبصارات المتباينة التي تساعد على فهم المشكلة المدروسة كما يعني البحث عما يحدث بطرح أسئلة وتقييم الظواهر من منظور جديد¹.

وما يميز البحوث الإعلامية الاستكشافية هي سرعة الحصول على معلومات أولية حول طبيعة المشكلة وأسبابها بشكل مبدئي وتكمن أهمية هذه الدراسات في أنها تسهم في تعريف الباحثين بالمجال الذي تهتم به الدراسة.وتحاول دراستنا هذه كشف بعد جديد يتعلق بمؤثرات على اتقان الممارسة الاعلامية .

¹ - منال هلال المزاهرة : مناهج البحث الاعلامي ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ط1 ، 2014 ، ص 295

10-مجتمع الدراسة والعينة :

أ- مجتمع الدراسة :

إن مجتمع البحث في العلوم الإنسانية يعرف على أنه مجموعة من العناصر التي لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى، والتي يجري عليها البحث أو التقصي.¹

ويعرف على أنه: هو المجتمع الأكبر أو مجموع المفردات التي يهدف الباحث إلى دراستها لتحقيق نتائج الدراسة، ويمثل هذا المجتمع الكلي أو المجتمع الأكبر الذي يهدف الباحث إلى دراسته، ويتم تعميم نتائج الدراسة على كل مفرداته.²

ومنه سوف يتمثل مجتمع بحثنا على عينة من الصحفيين الجزائريين

ب-العينة :

تعرف العينة عموماً على أنها: المجموعة التي تجمع البيانات عنها في الدراسة والمجتمع هو المجموعة الأكبر الذي يفترض أن نطبق نتائج دراسة العينة قد تكون مجموعة من الأفراد أو الكتب أو المدارس أو المساكن تقوم من خلال جمع البيانات منهم للوصول إلى نتائج وتعميمات تتعلق بالمجموعة الأكبر وتعتمد هذه التعميمات والنتائج على مدى تمثيل العينة لذلك المجتمع.³

¹ - بن مرسللي أحمد، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 ، ص47.

² - محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط1 ،عامل الكتب للنشر والتوزيع، مصر، 2000،ص131.

³ - فلاح عبد الله، غرابية عايش موسى، الإحصاء الرتبوي، ط1 ،دار المسرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006 ،ص18.

بما أن الموضوع المتناول هو الذي يفرض على الباحث اختيار العينة، وفي دراستنا هاته تشكل العينة المصدر الأساسي لتحليل البيانات كمياً وكيفياً ونظراً لكبر مجتمع الدراسة نوعاً ما فقد لجأنا إلى استخدام "العينة القصدية" وهذا يعين أنه في بعض الأحيان يسعى الباحث لتحقيق هدف أو غرض معين يقوم باختيار أفراد العينة بما يخدم ويحقق هذا الغرض والهدف¹.

وقمنا باختيار العينة القصدية لأنها تقوم على التقدير الشخصي في اختيار مفردات مجتمع البحث .

11- منهج الدراسة :

لكي يتمكن الباحث من الاحاطة بكل جوانب الموضوع الذي يريد دراسته عليه اختيار المنهج الذي يتماشى مع طبيعة بحثه قصد الوصول الى نتائج موضوعية ،

نظراً لطبيعة الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بكل جوانب موضوع الدراسة .

- ويعرف المنهج : هو "عبارة عن إخضاع الباحث لنشاطه البحثي إلى تنظيم دقيق في شكل خطوات معلومة تحدد فيها مساره البحثي ، من حيث نقطة الانطلاق وخط السير ونقطة الوصول ، مما جعل العديد من الباحثين يشبهون المنهج بالطريق الواضح المحدد للمراحل².

ويعرف أيضاً عموماً على أنه علم التفكير أي هو طريق لكسب المعرفة أو هو الطريق التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة لاكتشاف الحقيقة ، أو هو الخطوات المنظمة التي يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها¹.

¹ - محجوب وجيه، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط1 ،دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 ،ص30

² -) أحمد بن مرسل ، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، ط2005، 3 ، ص59

-**المنهج الوصفي:** يرتبط المنهج الوصفي بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية والاجتماعية و بدراسة أي من الظواهر الطبيعية والفيزيائية والكيميائية والبيولوجية ، حيث يقوم الباحث بجمع المعلومات الدقيقة من هذه الظاهرة ويهتم بوصفها وصفا تفسيريا دقيقا بدلالة الحقائق المتوفرة . ويعبر عنها تعبيراً كيفياً بوصف الظاهرة رقمياً ويوضح مقدار الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى ، وذلك من خلال اعتماد أحد أنواع الدراسات الوصفية.

12- أدوات جمع البيانات :

(استمارة الاستبيان)

استخدمنا استمارة الاستبيان الالكترونية كأداة، وذلك للتعرف على أثر التكوين الأكاديمي على الممارسة الاعلامية لدى الصحفيين عبر ولايات الوطن بحيث يتم ذلك وفقا لأهداف الدراسة، واعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان الالكترونية كأداة رئيسية لجمع المعلومات من أفراد العينة على أساس أن هذه الاداة توفر قدرا جيدا من الموضوعية العلمية كما تعد أداة هامة من الادوات المنهجية التي تستعمل في جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وهي عبارة عن مجموعة من الاسئلة المختارة بعناية، بحيث تكون متسلسلة وواضحة الصياغة .

وقد تم تصميم استمارة الاستبيان بشكلها النهائي مع الاستاذ المشرف وتحكيم بعض الأساتذة المتعاونين .

¹ - محمد راكنا الدغيني ، أساليب البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية ، مكتبة الرسالة ، عمان ، الأردن ، ط2 ،

كما تعرف الاستثمارة على أنها نموذج يضم مجموعة من الاسئلة التي توجه للأفراد لهدف الحصول على البيانات من خلال الاسئلة، حيث يطلب من المبحوث الاجابة عنها سواء بمساعدة الباحث أو بمعرفة المبحوث وحده .

تمهيد :

يشكل تخصص علوم الإعلام و الإتصال حقا للأبحاث الأكاديمية الذي عرفه القرن العشرين لذلك تسعى مختلف أنظمة التعليم العالي و البحث العلمي في أغلب دول العالم على غرار الجزائر إلى إعادة النظر دوما في منظومة تعليمه بكافة جوانبه و مضامينه ووسائله و أشكاله و مرافقه، وفقا للتطورات التكنولوجية و التقنية المتسارعة في ثورة المعلومات ووسائل الإعلام و الإتصال.

لذا فان أقسام الإعلام و الإتصال في جل الجامعات الجزائرية مطالبة بمواكبة حاجات السوق الإعلامي في مجال التقنيات الإتصالية و التدريبية لتحقيق نتائج إيجابية في تدريس علوم الإعلام و الإتصال سواء من الناحية العلمية أو العملية.

أولا : التكوين الإعلامي: بدايته ،أهميته، معاييرهِ الدولية.

1-الارهاصات الأولى للتكوين الاعلامي.

يتضمن هذا الفصل التجربة الجزائرية لتخصص علوم الإعلام والاتصال ،ففيما يخص التأسيس الأكاديمي حسب البروفيسور :زهير إحدان -أستاذ سابق في جامعة الجزائر -فإن التجربة بالرغم من أنها قصيرة إلا أنها ثرية بما إحتوت عليه من تجارب متعددة ،و محاولات مصيبة و غير مصيبة.

وقبل التطرق إلى تاريخ تعليمية الإعلام في الجزائر ،نحاول بطريقة مختصرة تسليط الضوء على تاريخ التكوين الإعلامي في العالم.

يشكل التكوين دوما هاجسا لكل المجالات المهنية و الأكاديمية ، فمتطلبات أي مهنة تستدعي دوما استجماع لكل المعارف من أجل إعداد المتكولين ،و جعلهم جاهزين لتولي وظائفهم¹،و العمل الإعلامي دائم التحرك ،و شديد التنوع ،غير مستقر يستدعي تكيفا مستمرا ،و متطلبات اندماج عالية الدقة ، فالإعلام بحسب ما خطه لنفسه المعهد العالي لباريس كمبدأ عند تأسيسه عام 1930 " فن و علم و مهنة" و الصحافيون مثل الفنانين يجب أن يكسبوا العلم الخاص بفنهم و بمهنتهم².

يعد روبرت لي LEE ROBERT أول من إقترح تكوين جامعي يخص الإعلاميين، و كان ذلك سنة 1869،عندما كان هذا الأخير رئيس جامعة واشنطن Collège Washington و قد تضاعف التركيز على الأسس الخاصة بتقنيات المهنة في فترة العشرينات و الثلاثينات بفعل عدة عوامل منها التفاعل بين علم الإعلام كتخصص في طور النشأة ،و العلوم الاجتماعية الأخرى التي تشكل المحيط الثقافي و الأكاديمي لمثل هذا التخصص ،و قد

¹-مادوس جورج ،تقييم تعلم الطالب التجميعي والتكويني ،تر المفتي محمد أمين، دار ماكجر و هيل للنشر ، جامعة حلوان ،1981، ص 87

²-الزبير سيف الإسلام: علم الإعلام والسياسات الإعلامية في العالم الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب،ط2،الجزائر،1986،ص5

ساهم في إحداث هذا التوجه نحو الجانب الاجتماعي و الفلسفي عدد من الدارسين الإعلاميين منهم :ولار بلاير Bleyer Willard رئيس معهد الإعلام بجامعة وسكنسن حتى سنة 1935.

وأصبحت محتويات المواد تتضمن وحدات مثل :التاريخ ،أخلاقيات الصحافة ،الصحيفة كمؤسسة إجتماعية ،تأويل الأحداث الآنية ،و الرأي العام .و قد تمكن علم الإعلام في هذه الفترة أن يكتسب مصداقية و الإحترام كفرع له مكانته ضمن الفروع المعرفية الأخرى¹. و قد إتسع مجال البرامج الإعلامية في الكم و کیف الشيء الذي ساهم في تأسيس برامج ما بعد التدرج تتوجه نحو البحث العلمي ،و نقد الظاهرة الإعلامية ،و آثارها في المجتمع المعاصر .

و قد قامت جامعة كولومبيا بتوفير برنامج إعلامي يخص مرحلة ما بعد التدرج (الماجستير) سنة 1935.وتأسيس أول برنامج في الإعلام على مستوى الدكتوراه في جامعة ميزوري سنة 1934،ثم تبعنها جامعات أخرى مثل جامعة أيوا التي نظمت برنامجا يخص مرحلة الدكتوراه سنة1944.

تملك فرنسا أربع جامعات رائدة في مجال الإعلام و الإتصال ،حيث أنه تم تأسيس معهد الصحافة سنة 1957، الذي أصبح يسمى حاليا معهد باريس 2. حيث فتح تخصص إعلام و إتصال على مستوى الدكتوراه ،و في نفس السنة تم إنشاء المدرسة العليا لتدريس علوم الإعلام و الإتصال أو ما يعرف حاليا بمعهد باريس 4،في منطقة بوردو ،و في سنة 1969 تم جمع معهد الآداب و التقنيات الفنية للجمهور مع مركز الدراسات و البحث المسرحي في مركز الدراسات والبحث في معالجة المعلومات و الإتصال ، أين يوفر أعضاؤه تعليم متعدد

¹-عزي عبد الرحمان ، التكوين الاعلامي :التلاقي والتلاقي بين الرسالة والوسيلة المجلة الجزائرية للاتصال ، عدد 04 ،

التخصصات ، وقد تم فتح شهادة الليسانس في الصحافة سنة 1968) و هي أصل التكوين في بورردو 3 والمعهد الجامعي للتكنولوجيا¹.

ان تصفح أحد المراجع المتخصصة في الإعلام ، والصادرة في تلك الفترة (1946) تدلنا على أهم المحاور التي كانت محل الإهتمام آنذاك ، مثل : مفاهيم الرأي العام ، حرية الصحافة في أمريكا ، الصحافة كمؤسسة في المجتمع ، كيف و لماذا تحذف الأخبار ، تنظيمات الصحف ، الصحافة كمؤسسة تجارية خاصة ، الصراع بين الصحافة والإذاعة... الخ، ويتضح من خلال هذه المحاور أن الإنشغالات التي واكبت التكوين الإعلامي في الأربعينات ما زالت في معظمها قائمة رغم التباين في الزمان والمكان . ويظهر من الناحية التاريخية أن تعليم المواد الإعلامية في البلدان المتقدمة لم يبدأ به العمل في الجامعة إلا قبيل الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك بصفة تدريجية ، حيث إعتنى الباحثون والدارسون من الدرجة الأولى بالناحية القانونية والتاريخية ، وظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية الدراسات الميدانية الأولى لقياس مدى تأثير الوسائل الإعلامية الجديدة (الراديو و التلفزيون). وكان لها إرتباط بالإهتمامات السياسية ، حيث أصبح التلفزيون نشاطا إقتصاديا يخضع للعرض والطلب وللربح والفائدة بقواعدها الخاصة خاصة مع توسع الأسواق.

فكانت النتيجة لكل هذا إنشاء مواد إعلامية جديدة تدرس بصفة متفرقة في الكليات المختلفة، ثم ظهرت الضرورة إلى جمعها و إنشاء قسم متخصص فيها ، ملحق بكلية معينة الحقوق أو الأدب في الغالب.

أما في الولايات الأمريكية فان تطور العلوم السياسية والإعلامية و إزدهارها خلق الحاجة إلى إنشاء معاهد متخصصة وأحيانا مستقلة²، و ينبغي التذكير بأن الإهتمام بالتكوين الإعلامي من الناحية التنظيمية شكل هاجسا أساسيا منذ بداية هذا القرن في الغرب. فقد تأسست

¹ –Comité national d'évaluation . les sciences de l'information et de la communication. P14 mars 1993

² -زهير احداون ، الصحافة المكتوبة في الجزائر ، بدون دار نشر ، الجزائر ،ص 163.

الجمعية الأمريكية لأساتذة الإعلام قصد تبادل الخبرة و رفع معايير التدريس وذلك سنة 1917، وضمت في بداياتها 08 معاهد وأقسام إعلامية. و قد أصدرت الجمعيتان مجلة متخصصة في الدراسات الإعلامية سميت ب Bulletin Journalisme وذلك سنة 1924، ثم تغير الاسم سنة 1928 الى. quarterly Journalisme وقد عملت الجمعية الخاصة بمعاهد وأقسام الإعلام على التنسيق وأحداث الإنسجام بين التكوين وميدان التشغيل، فتأسس المجلس الأمريكي لتدريس الإعلام (ACE) سنة 1939.

وظهرت كذلك جمعيات متخصصة في مجال التكوين الإعلامي المتخصص مثل: الأكاديمية الأمريكية للإشهار و جمعية التكوين المحترف في مجال البث.¹

إذا كانت البدايات الأولى للتكوين الإعلامي في العالم يعود إلى القرن التاسع عشر، فإن البدايات الأولى للتكوين الإعلامي في الدول العربية ترجع إلى الثلاثينات من القرن العشرين. ففي موسم 1939-1940 فتحت جامعة القاهرة أبوابها للصحافة بإنشاء أول معهد عربي أكاديمي لتدريسها، وكان تابعا لكلية الأدب تحت أسم معهد التحرير والترجمة والصحافة. و في سنة 1954 أنشأت كلية الأدب قسما للصحافة ليحل محل المعهد السابق ، ولم يلبث هذا القسم أن تحول بدوره إلى معهد الإعلام لفترة ، إستقر بعدها نهائيا بكلية إعلام مستقلة، أما في تونس ففكرت وزارة الإعلام في إنشاء معهد للصحافة سنة 1956 2 عام 1975² لكن هذه التجربة كانت غير ناجحة ، تلتها تجربة ثانية سنة 1964 بالإعتماد على مؤسسات ألمانية ، ثم إستقر الوضع نهائيا بإنشاء معهد الصحافة و علوم الأخبار بالجامعة التونسية سنة 1976³.

¹ -زهير احداون : الصحافة الاسلامية الجزائرية من بدايتها الى سنة 1930 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1986 ، ص 9-12.

² -شرف عبد العزيز، الجغرافيا الصفية وتاريخ الصحافة العربية، دار عالم الكتب، ط1، 2004، ص 27-30.

³ -عواطف عبد الرحمان، مقدمة في الصحافة الافريقية ، دار الفكر العربي ط2 ، 1985 ، ص 48-49.

و بدأت أقسام الإعلام تنتشر في الأقطار العربية في عقد الستينات و بداية التسعينات، إستجابة لإحتياجات المتزايدة من الكوادر البشرية التي صاحبت التوسع السريع في بنى الإتصال و الإعلام و مرافقهما في الوطن العربي.

وقد شهد النصف الأخير من السبعينات تطورا ملحوظا في إنشاء عدة معاهد إعلامية متخصصة في الوطن العربي ، وقد اتسم معظمها بالطابع الأكاديمي وهي تعمل جاهدة على دمج كل من التكوين الجامعي ، والتدريب المهني والبحث الإعلامي في إطار موحد يتلاءم مع جوهر الوظيفة الاجتماعية للإعلام.

2- أهمية التكوين الإعلامي.

إن تطور الإعلام و الإتصال و ظهور وسائل الإتصال الجديدة، و تطور تقنياتها و توسع إستخداماتها ، و إتباع أساليب متطورة و حديثة في مخاطبة الجماهير، و تنوع و تعدد العمل داخل الأجهزة الإعلامية، و تطور فنون السينما و الراديو و التلفزيون إلى جانب متغيرات العصر في كافة الميادين، جعل معاهد إعداد الكوادر الإعلامية و التأهيل الصحفي تراجع مناهجها و خططها و تعيد النظر فيها على نحو يتفق مع ظروف و متطلبات المرحلة الراهنة¹.

و لم تعد الموهبة أو الثقافة العامة كافية للأداء الجيد في الممارسة و التطبيق في العمل الصحفي أو الإعلامي بأنواعه ، و انتهت صحافة المبادرات الفردية ، و تحولت وسائل الإعلام من مشروع صغير يتبناه و ينظمه و يديره شخص أو بصيغة أشخاص إلى مؤسسة يعمل فيها المئات وفق تخطيط من أجل هدف مرسوم هو مخاطبة الملايين من الناس، و لذلك كان من الواجب على الإعلامي أن يفهم الإدارة و الاقتصاد إلى جانب السياسة و الفلسفة و التاريخ و يعرف اللغات و القانون و الجغرافيا السياسية، و يقف على اتجاهات

¹ - زهير احداون، نفس المرجع السابق، ص 170

الرأي العام و المذاهب الاقتصادية و الاجتماعية ، مع إلمامه بفنون الإعلام و أساليب ممارسته بشكل عام ، و يملك القدرة على فهم فن الحياة من مختلف جوانبها. و تبعا لكل ذلك برزت أهمية إعداد و تأهيل الكوادر الإعلامية كضرورة ظروف و متطلبات التطور و الثورة الهائلة في مجال الاتصال الجماهيري ، و هذا ما تقوم به كليات و معاهد و أقسام علوم الإعلام و الإتصال ، إذن هناك علاقة ترابطية بين ميداني الإعلام و التعليم هذا الأخير يزود القطاع الأول بالطاقة العاملة الفنية و الإدارية التي تقوم بتوجيهه و تشغيله ، و من جمهور متعلم يستقبله أو ربما يعود فيقدم له هو الآخر - تغذية رجعية - ينمي بها قدراته ، و على هذا الأساس فإنه بقدر ما يكون نظام التعليم جيدا يكون جودة نظام الإعلام إرسالاً و إستقبالاً و تغذية رجعية ، و يأتي ذلك في إطار تحليل النظم التعليمية و التربوية بالإنتاجية التعليمية ارتباطاً وثيقاً ، ذلك أنه إذا قلنا إن المدخلات في مجال الإعلام تتمثل من خلال الكليات و المعاهد المتخصصة و كذا الأقسام العلمية ، وهي تقاس وفقاً للمخرجات و يطلق على هذه العلاقة باسم إنتاجية التعليم ، و الكمية تتغير حسب تغير عملية الإنتاج أو المدخلات أو حتى المخرجات¹.

3-المعايير الدولية للاعتماد الأكاديمي في مجال الدراسات الاعلامية

هناك مجموعة من المعايير الدولية التي حددها المجلس العالمي للاعتماد الأكاديمي accrediting conseil on éducation in journalism and mass communication(AC JMC)

يقوم بتطبيقها على كليات الإعلام وأقسامها في مختلف الجامعات سواء العربية أو الأجنبية كأحد ركائز وأسس نظام الاعتماد الأكاديمي لها ، وهذا المجلس هو المسؤول عن تقييم البرامج ذات الطبيعة الإحترافية في مجالات الصحافة والإعلام في كافة الجامعات الغربية والعربية ، أنشئ عام 1945 ،وهي مؤسسة معترف بها من قبل المجلس الاعلى لاعتماد

¹ - زهير احدادن، نفس المرجع السابق، ص 171

برامج التعليم العالي في الو. م. أ وهو يكرس جهوده لرعاية وتعزيز التميز ورفع الأداء في مناهج الإعلام ذات الطبيعة الإحترافية وعلى المستوى الجامعي ، حيث يؤكد في رؤيته على أهمية ودور العلوم الانسانية والعلوم البحتة في تشكيل العماد القوي الذي تقوم عليه البرامج الإحترافية في تخصصات الإعلام . ويشترط المجلس أن يكون الهدف التعليمي للبرامج انخراطهم الأكاديمية التي تتقدم بطلب الاعتماد من المؤسسة تكوين الطلاب وتدريبهم و الوظيفي في مجالات الصحافة المكتوبة والتصوير الصحفي والعلاقات العامة ، والإعلان ، مجال السمعي البصري¹....

وسوف نعرض فيما يلي أهم المعايير والمؤشرات التي وضعتها المؤسسة بطلب مجلس الاعتماد الأكاديمي أن يكون كل الخريجين بغض النظر عن تخصصهم الإعلامي الدقيق على وعي وإلمام بقيم وقدرات أساسية محددة وأن يكونوا قادرين على:

- فهم وتطبيق مبادئ وقوانين حرية التعبير والصحافة.
- فهم تاريخ ودور المهنين والمؤسسات في صياغة الإعلام .
- إظهار فهم لتنوع الجماعات في المجتمع العلمي فيما يتعلق بالإعلام .
- إستيعاب المفاهيم وتطبيق النظريات الإعلامية عند الإستخدام.
- إظهار معرفة المبادئ الأخلاقية الاحترافية في الإعلام.
- التفكير بشكل إنتقادي وإبتكاري وإستقلالي .
- القيام بالبحوث وتقييم المعلومات بإتباع الطرق والمناهج الملائمة للمهنة الإعلامية التي يشغلونها .
- الكتابة بشكل صحيح وواضع من حيث الشكل والأسلوب الملائمين لمهنتهم الاعلامية والجمهور والأهداف المبتغاة .

¹ - حسين محمد سمير استخدام ضمان الجودة في التعليم ، دراسة غير منشورة ، الرياض 2005

و التحدي الذي يواجه كليات وأقسام الإعلام في الجامعات يتعلق بالمناهج وضرورة السعي الدائم الى تطويرها وتحديثها وتوفير الخصائص الأساسية لها ومنها :

- أن يواكب محتواها أحداث التطورات المعاصرة في مجالاتها.

- أن يستجيب لمتطلبات التنمية.

- إتاحة فرص الاختيار عند الطلبة حسب استعداداتهم و ميولهم و الفروق الفردية بينهم مدى الربط في المناهج بين المعرفة العلمية الإعلامية ، و مشكلات البيئة الإعلامية و الاجتماعية و الثقافية المحيطة¹.

-مدى استحداث تخصصات أو مقررات إعلامية جديدة تتماشى مع التقدم العلمي الحديث و تفتح آفاق جديدة لبرامج تعليمية متطورة في كافة التخصصات و الفروع الإعلامية.

كما يتمثل التحدي أيضا في ضرورة المراجعة المستمرة للمناهج الإعلامية للتأكد من:

-نوع و مستوى الخبرات التعليمية التي تقدمها الخطط الدراسية للطلاب.

-مدى ارتباط هذه الخطط الدراسية بالإحتياجات الإعلامية الفعلية في المجتمع وفق منهجية علمية متكاملة.

-إلى أي حد تحقق المناهج و الخطط الدراسية الإعلامية و منهجية التفكير الإبداعية المتجددة في مواجهة المشكلات ، و تقنيات أساليب العمل و معالجة المعلومات بدلات من تخزينها.

-مدى مسايرة المناهج الإعلامية الاتجاهات المعاصرة في التعليم الجامعي التي تركز على أن المنهج الجامعي اللازم لتخريج الجامعيين في القرن 21 يجب أن يكون متوجها إلى المجتمع ، و مبنيا على اكتساب القدرات.

-محاولة التعرف على مصدر مناهج التعليم الإعلامي، فهل أخرجت من دائرة المقررات الدراسية المعرفية المجزأة إلى مفهوم النظام المنهجي التعليمي المتكامل؟.

¹ - دليل المجلس العالمي للاعتماد الأكاديمي للدراسات الاعلامية 2004-2005

-مدى تبني الأفكار الحديثة في المعرفة الإعلامية، و إدخال نتائج البحث العلمي الإعلامي و المكتشفات العلمية الإعلامية في مضمون مناهج التعليم الإعلامي، بهدف تقييم أفضل نموذج معرفي فعال إلى الطلبة لتمكينهم من التكيف مع المتغيرات الإعلامية و المعرفية و الثقافية المتجددة.

-هل تم الأخذ في الاعتبار الابتعاد عن وضع المناهج الإعلامية وفقا للمناهج العاملة في البيئات الثقافية الأخرى ؟ على أساس أن المناهج الدراسية تمثل مضمونا حضاريا و ليس آلية تعليمية حيادية.

-مدى دمج التدريب العملي في صلب العملية التعليمية ، و ربط البرامج الدراسية بالقطاعات الإعلامية المختلفة.

ثانيا: التكوين الإعلامي الجامعي :فلسفته ، مشاكله .

1-فلسفة التكوين الإعلامي.

إضافة إلى الثورات السياسية هناك الثورة الصناعية ، و الثورة المعلوماتية و ثورة المنظمات و عند الحديث عن ثورة الإتصال¹، فإن الأمر في الغير حكومية ، و أخيرا ثورة الإتصال اعتقادنا يرتبط بأمرين إثنين هما علاقة الإنسان بالإنسان و علاقة الإنسان بالتكنولوجيا . و يأتي هذا التقسيم انطلاقا من أن ثورة الاتصال قاربت المسافات و غيرت المفاهيم و دخلت الرسالة الاتصالية عاملا أساسيا في تشكيل وعي الناس بسرعة و قوة ، و عليه فإن فلسفة التكوين الإعلامي يجب أن تقوم على أمرين:

-الأمر الأول: تعليم و تدريب يقوم على تلقي الطالب للأدوات النظرية التي تمكنه من معرفة دوره، و المطلوب منه الإلمام بالقوانين التي يجب أن يحترمها في اطار حريته المكفولة، و ها هي النظرة الحقيقية لمفهوم الإعلامي في اطار عاداتنا و تقاليدنا و ديننا الإسلامي².

¹-هيثم صناعي ، دور العالم في ديمقراطية المعرفة ، مقال قدم في المؤتمر السنوي للمنصة العربية لحرية الصحافة ،

2005 ص34

²-ساعد ساعد ، التكوين الاعلامي والأداء ، مقال افتتاحي في نشرة مركز التدريب الاعلامي ، عدد1، 2004 ، ص04

-الأمر الثاني: تعليم و تدريب الطالب على الوسيلة لأن ثورة الاتصال ولدت تطورا هائلا في الوسيلة الإعلامية و هو ما خلق ما يعرف بالثورة الإعلامية فالذي يملك أحسن و أقوى وسيلة هو الأقوى و القادر على التغيير و التأثير.

إذن فإن فلسفة التعليم الإعلامي تتبع من ثقافة المجتمع و هوياته و توجهاته الفكرية العليا. فلسفة التعليم الإعلامي تتبع من ثقافة المجتمع و هويته و توجهاته الفكرية العليا. أي لا بد أن يرتبط بنظرية خاصة به و هذا أمر نادر في التكوين الإعلامي في الوطن العربي

2- إستراتيجية التكوين الإعلامي.

عرفت كوثر كوجك "الإستراتيجية في التعليم بأنها خطة عمل عامة توضع لتحقيق أهدافا معينة و لتمنع تحقيق مخرجات غير مرغوب فيها. و ذكر عبد الله شقيل أن إستراتيجيات التدريس يقصد بها تحركات المعلم داخل الفصل، و أفعاله التي يقوم بها، و التي تحدث بشكل منتظم و مسلسل بينما أشار ياسين قنديل إلى أن استراتيجيات التدريس هي سياق من طرق التدريس الخاصة و العامة المتداخلة و المناسبة لأهداف الموقف الدراسي بأقل إمكانيات و على أجود مستوى.

-إذن إن إستراتيجية التدريس هي خطوات إجرائية منتظمة و متسلسلة بحيث تكون شاملة و مرنة و مراعية لطبيعة المتعلمين، و التي تمثل الواقع الحقيقي لما يحدث داخل الحصة من استغلال لإمكانيات متاحة لتحقيق مخرجات تعليمية مرغوب فيها.

يبدأ التوجه الاستراتيجي في رسم ملامح العمليات التدريبية بشكل و مضمون مختلف بحسب كل مرحلة يمر بها المتكون ليجعلها منسجمة و متسقة في نسق واحد يصب في النهاية في مسارات الأهداف المرصدة و المحددة سلفا للتكوين.

-نخلص مما سبق ذكره أن:

ان إستراتيجية التعليم الإعلامي تصاغ ما تكون هذه النظرية مستمدة من التراث الغربي¹ بغرض التعبير عن هذه الثقافة و الحفاظ على الهوية و التفاعل مع التوجهات الفكرية العليا للمجتمع.

3- مشاكل التكوين الإعلامي الجامعي في الوطن العربي.

و الملاحظ أن التأهيل الأكاديمي في الوطن العربي غير مرتبط بنظرية خاصة في العلوم السلوكية أو الاجتماعية ،و أن تكون مستمدة من التراث العربي، و يسري ذلك أيضا على التأهيل العلمي الذي يرتبط باعتبارات إيدولوجية في بعض الأقطار العربية، وأنه لا يعطي اهتماما كافيا لموضوع الإعلام و التنمية حيث يتم الإعتماد بالكلية على الفكر الغربي و لم شتات بعض البحوث العربية التي لا تشكل نظرية عربية متكاملة، كما أن هذه المؤسسات التعليمية انشئت ارتجاليا دون أن يسبقها دراسة لاحتياجات سوق الإعلام على القوى البشرية كما و نوعا و دون توفير الموارد المالية و الفنية و العلمية اللازمة من أجهزة و مكتبات و هيئات تدريس ،لذا فهي تعاني مشكلات شبه واحدة في الوطن العربي كله و هو ما دفع ندوة الدراسات الإعلامية في الوطن العربي الذي عقدت عام 1987 الى مناقشة الجامعات العربية التريث في انشاء أقسام الدراسات الإعلامية للأسباب ذاتها ،و مع ذلك استمر الإندفاع في انشاء أقسام الإعلام دون الإهتمام بحل المشكلات الأساسية ، و على هذا تعاني معظم معاهد الإعلام و أقسامه مشكلات نمطية تختلف حدتها من قطر لآخر أهمها:

1-الإفتقار الى التخطيط: من المتفق عليه ان أغلب معاهد و أقسام علوم الإعلام و الإتصال انشأت بشكل ارتجالي لم تسبقه دراسات السوق الإعلامية أو تقدير الاستعدادات الواجب توافرها لإعداد أعضاء هيئة التدريس أو توافر الامكانيات المادية و الفنية اللازمة

¹-راسم محمد جمال ، الاتصال و الاعلام في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 214

للتأهيل و التدريب، مما يؤدي الى تأطير أعداد كبيرة قليلة التحصيل و الخبرة لا تقبلهم المؤسسات الإعلامية، فيحولون الى مهن أخرى كالتدريس أو الاعمال الإدارية.¹

2 - نقص الكوادر العلمية : تعاني غالبية معاهد الإعلام و أقسامه في الوطن العربي نقص الكوادر العلمية التي عليها أن تنهض بالتأهيل الأكاديمي ،و قد أنشئت هذه الأقسام قبل أن يتوافر لها الكوادر الوطنية اللازمة ،اعتمادا على الإطارات من الاقطار عربية أخرى أو اعتمادا على خريجي تخصصات قريبة من الإعلام مثل: التاريخ ،علم الاجتماع، الآداب، اللغات .²

و على الرغم من أن معظم هذه الأقسام قد أوشك على استكمال هيئاته و لو من الناحية الكمية ،فان المشكلة مازالت قائمة لان هذه الكوادر ليست مؤهلة إلا لتدريس الموارد النظرية المنقولة شكلا و مضمونا عن المدارس الغربية.

و قد طرحت فكرة الإستعانة بالحاصلين على الماجستير و الدكتوراه من غير الأكاديميين للمعاونة في هذه المؤسسات الإعلامية خاصة في مجال التدريب العلمي ،قد أثبتت تجربة هؤلاء فائدتها في بعض الحالات و قد لم تثبت في حالات أخرى خاصة عندما يتم اختيار هؤلاء بناء على العلاقات الشخصية و ليس بناء على أسس موضوعية .

- وقد اظهرت بعض الأقسام إلى الاستعانة بالأساتذة الاجانب ،و لكن التجربة أثبتت في الكثير من الاحيان عدم جدواها فالى جانب حاجز اللغة هناك عائق الخيرات الاجنبية المتولدة عن ظروف سياسية و اقتصادية مختلفة عن تلك الواقعة في الوطن العربي.

3- مشكلة المراجع الأكاديمية : هناك مراجع علمية في مجالات الإعلام على درجة عالية من حيث الكم و کیف تخرجها أقسام الإعلام و علم الاجتماع و علم النفس و السياسة في بعض الجامعات العربية بالإضافة الى مراكز البحوث العلمية المتخصصة في العلوم

¹-يعقوب توفيق ، ملاحظات حول سياسة التكوين وأفاق توظيف خريجي علوم الاعلام والاتصال بالوطن العربي ،مقال

غير منشور ، ندوة أقسام الاعلام ،الامارات العربية المتحدة ،1984

²-م هنا محمد مصر ، مدخل الى الاعلام العربي ،المكتب الجامعي الحديث، اسبوط ، ص160

الإجتماعية ،و لكن هذه المراجع قد لا تتوافر في العديد من الاقطار العربية لأسباب عديدة منها: ارتفاع ثمنها ،و هناك دراسات قيمة في الوطن العربي لكنها لا تصل الى يد القارئ بحكم أزمة النشر المستحكمة من خلال قيمتها التجارية و ليس العلمية.

و مع ذلك علينا أن نعترف بالعجز الكبير في مكتبات الجامعات و المعاهد في الوطن العربي ، سواء من حيث المراجع العربية و الاجنبية أو من حيث الدوريات العلمية ،و هناك إشكال آخر يطرح في هذه النقطة و هو ترجمة المؤلفات الاعلامية الى العربية التي شهدت فوضى مطلقة ،من خلال المصطلحات الخاطئة و خلط المفاهيم و عدم التنسيق بينها في مختلف دول الوطن العربي.

4-التدريب : يتطلب التأهيل الاعلامي قدرا كبيرا و مكثفا من التطبيق العلمي الذي يتعين أن يتم جزء كبير منه في المؤسسات التعليمية ذاتها و تحت اشراف أساتذة الإعلام أنفسهم سواء تم ذلك التدريب في المؤسسات التعليمية أو المؤسسات الاعلامية ،و المشكلة المتفق عليها هي أن غالبية أساتذة الإعلام و الإتصال العرب ذو توجهات نظرية و قل منهم من تتوافر لديه قدرات عملية و على ذلك تظهر الجامعات و المعاهد المتخصصة الى اعقال التدريب العلمي الى حد ما، أو الاستعانة بالعاملين في المؤسسات الاعلامية أو أن تعهد بتدريب الطلاب الى هذه المؤسسات ذاتها و في هذه الأخيرة يغلب على التدريب الطابع الشكلي ولا يتحقق منه فوائد كثيرة¹.

و قد تختلف المؤسسات التعليمية العربية اختلافا كبيرا في قدراتها على توفير مستلزمات التدريب المختلفة فبعضها لديه استوديوهات اذاعية و تلفزيونية و مطابع الخ لتدريب الطلبة و بعضها الاخر لا يتوافر لديه أي شيء من ذلك.

¹-راسم محمد جمال ،مرجع سابق، ص 222

ثالثا :التجربة الإعلامية التكوينية في الجزائر.

1- المدرسة الوطنية للصحافة.

يعود التكوين الإعلامي غير الرسمي في الجزائر إلى المراحل الأولى من ظهور الصحافة المكتوبة (ابتداء من منتصف القرن 19) على يد المعمرين ، فكانت هذه التجربة الممتدة في التاريخ لم تفرز تقاليد صحفية جزائرية معينة ، وهذا يعود إلى انعدام الدراسات الاعلامية في هذه التجربة ،و يمكن القول إذن أن التكوين الإعلامي الرسمي إنطلق بعد الاستقلال دون رصيد معرفي إعلامي تاريخي معين.وقد إرتبط بالتطورات التي عرفتھا البلاد بعد 1962،و قد تميز الوضع بصفة عامة بتبعية مطلقة للدولة المستعمرة في مجال إدارة و تسيير وسائل الإعلام ،و مجال التشريعات و القوانين التي تنظم العمل الإعلامي ،و قد قيدت اتفاقيات إفيان الجزائر على الصعيدين الثقافي و الاعلامي ،فبالضافة إلى الابقاء على عدد من الصحف أوصت الاتفاقية بتأجيل موضوع الاذاعة و التلفزيون إلى مرحلة لاحقة ،لكن الجزائر حرصت دائما على التخلص من الوجود الإستعماري و تصفيته نهائيا ،لذلك قام الجيش الوطني الشعبي بالسيطرة على مقر محطتي الاذاعة و التلفزيون في 28 أكتوبر 1962¹.

1-1-أسباب التكوين الإعلامي بالجزائر :

- إقامة إعلام وطني لا بد أن يعيد النظر في مختلف التشريعات و النصوص الإعلامية التي كشفت بعد الاستقلال عن تناقضها مع طبيعة المرحلة، و مع تطلعات المجتمع الجديد.
- ضرورة إعادة بناء الإعلام بصفة عامة و تدعيم مختلف البنى القاعدية و التوسع فيها ،بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية و القضاء على التخلف.
- إعادة هيكلة مختلف مؤسسات الإعلام بالشكل الذي يسمح لها من تحقيق أهداف المجتمع في إعلام وطني مستقل يعبر عن إهتماماته و حاجاته الإعلامية.

¹ - شطاح محمد، التدريس الاعلامي في المرحلة الجامعية في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، المجلة العربية للاعلام و الاتصال ،عدد08،ماي 2012،ص 131- 134.

-تكييف القطاع الإعلامي مع ما يشهده الوطن و العالم في تلك الفترة من تغيرات سواء مستوى النصوص التشريعية أو على مستوى الخدمة المقدمة من قبل وسائل الإعلام. هذه مجمل الظروف التي جعلت الدولة الجزائرية تتجه إلى التفكير في إيجاد مؤسسة توكل إليها مهام التكوين و التدريس و التدريب الاعلامي ،خاصة بعد الرحيل الجماعي للصحفيين و التقنيين ،و لجوء الجزائر إلى البلدان العربية لسد الفراغ و تشغيل الوسائل التي كادت أن تعطل و منها التلفزيون¹.

إقترن التدريس الإعلامي في الجزائر بمشروع بناء الدولة الوطنية ،بعد إسترجاع الإستقلال ، و بما أن قطاع الإعلام من القطاعات الاستراتيجية للدولة الحديثة ،فقد انصب التفكير في ضرورة إيجاد مؤسسة تتولى التكوين ،و بالتالي تزويد المؤسسات الإعلامية الجديدة بالكوادر اللازمة للمساهمة في إقامة إعلام وطني ملتزم بمبادئ الثورة ،و من هذا المنطلق تأسست المدرسة الوطنية للصحافة في 21 ديسمبر 1964 بموجب مرسوم 356/64 المؤرخ في 21-12-1964 ،. من قبل وزارة الاعلام ثم ضمت لوزارة التعليم العالي عام 1970،و قد كان عدد سنوات الدراسة ثلاث سنوات إلى غاية 1974،و كانت لغة التدريس بها الفرنسية للفصيلة المفرنسة ،و العربية بالنسبة للفصيلة المعربة ،أما الكادر المؤطر فكان من المشرق بالنسبة للشعبة المعربة ،و فرنسيين و بلجيكيين و أفارقة بخصوص الشعبة المفرنسة . و من بين الأساتذة الذين سهروا على تلقين الطلبة الأبجديات الإعلامية في المراحل الأولى للمدرسة : زهير إحدادن ،بن عمار صغير ،زهير سيف الإسلام ،أحمد بجاوي ،إبراهيم إبراهيمي ،و أساتذة آخرون يدرسون مساقات مختلفة كبلقاسم سعد الله (التاريخ)،و جمال قنان ،و من المشرق :محمد السيد ،و سعد زهران ،وعزت عجان و كانت المدرسة تستضيف شخصيات بارزة مثل :رضا مالك ،و زهور ونيسي حيث كانوا يلقون محاضرات لمختلف

¹ - شطاح محمد، نفس المرجع السابق ،ص 135

المواضيع المتعلقة طبعا بالإعلام و الصحافة .و قد و كانت فلسفة التدريس بالمدرسة تهدف إلى تكوين صحفيين مناضلين لبناء الاشتراكية.

انطلقت المدرسة الوطنية للصحافة من مقر ها وسط العاصمة في إحدى البنايات المتواضعة بحي شعبي يسمى "جاكارتيني"،و كان المقر قريبا من المؤسسات الإعلامية ،في مقدمتها جريدة الشعب و يومية المجاهد الناطقة بالفرنسية ،و المجاهد الأسبوعي ،و وكالة الأنباء الجزائرية العائدة من تونس ،و مقر الإذاعة و التلفزيون الجزائري .و قد أدى ضيق المقر و قلة عدد الأساتذة بالجهات الوصية إلى تحديد شروط الالتحاق بالمدرسة باجتياز مسابقة مفتوحة لعدد من الطلبة الذي كان لا يتجاوز 15 طالب.

درس بها شخصيات معروفة أمثال فرنسيس بال- بول يالطا من فرنسا ، و من مصر نذكر : محمد سعيد محمد و سعد زهران ، سامي عزيز ، و من الجزائر نجد : زبير سيف الإسلام ، زهير حدادن ، الصغير بن عمار ، عزة عجان ، عزي عبد الرحمن ، محمد قيراط، محمد أبراقن صاحب قاموس المبرق في الإعلام . و كثيرون هم من يحملوا راية قنوات فضائية عربية مستقلة و عمومية¹.

1-2-مميزات التكوين الإعلامي في المدرسة العليا للصحافة:

يمكن إيجازما ميز التدريس و التكوين في عهد المدرسة الوطنية للصحافة في النقاط التالية :

-**التكوين النوعي و النخبوي:** تميزت المدرسة بأعداد قليلة من الطلبة ،يسهر على تأطيرهم شلة من الكفاءات الأجنبية و العربية ،و هو ما يفسر تميز الدفقات الأولى للمدرسة التي تميزت بالتكوين عال و جيد في الإعلام ،و قد تقلدت مناصب قيادية بمختلف وسائل الإعلام.

-**تلازم التدريس مع التدريب:** تميز التدريس بالارتباط الوثيق بين التكوين و التدريب ،و قد ساعدت ظروف المرحلة على ذلك ،خصوصا في ظل الإحتياجات الكبيرة للمؤسسات

¹ - شطاح محمد، نفس المرجع السابق ،ص 136

الإعلامية الناشئة، إلى كوادر صحفية، و هو ما جعل العديد من الطلبة يزاجون بين الدراسة و العمل في المؤسسات الإعلامية.

-**ازدواجية لغة التدريس:** أدت الظروف التاريخية المعروفة إلى أن يبدأ التدريس في مجال الإعلام و الصحافة في الجزائر باللغة الفرنسية، و هذا ما أدى إلى ضعف مقروئية الصحف بسبب إنتشار الأمية.¹

-**إقتصار المدرسة على مرحلة الليسانس:** إقتصرت التعليم في المدرسة على المرحلة الجامعية الأولى، لأن المدرسة كانت تحت وصاية وزارة الإعلام التي ليس من مهامها التكوين الأكاديمي العالي و البحث العلمي، و قد بدأ الإهتمام في هذا المجال في منتصف السبعينات حيث بدأت مرحلة إبتعاث الطلبة المتخرجين لتحضير شهادات عليا بالخارج. وعموما فإن المدرسة الوطنية للصحافة كانت الحلقة الأولى في بداية التدريس للأعلام و الإتصال في الجزائر، عاشت عهدا تميز بوجود نظام سياسي يتبنى التوجه الاشتراكي و يعمل على تحقيق مبادئ الدولة الاشتراكية التي من أهم ملامحها في المجال الإعلامي، تبعية وسائل الإعلام للدولة.

وفي عام 1974 تم دمج المدرسة الوطنية للصحافة، مع معهد الدراسات السياسية مع معهد الدراسات السياسية و الإعلامية تحت وصاية وزارة التعليم العالي، و امتد ذلك إلى غاية 1983، و تميز التكوين في هذه المرحلة بامتداد فترة الدراسة في فترة الليسانس إلى أربع سنوات، و ذلك عبر سنتين في الجذع المشترك ثم التخصص في السنة الثالثة ضمن مسارين العلوم السياسية و الإعلام. و قد برر الدكتور محمد شطاح سبب الدمج بين الحلقتين المعرفيتين (السياسة و الإعلام)، باعتقاد الجهات الوصية للإعلام أنذاك أن الصحافة مرتبطة بالسياسة، و الصحفي هو مناضل وملتزم بالقضايا السياسية للدولة.

¹ - شطاح محمد، نفس المرجع السابق، ص 137

بداية من الدخول الجامعي 1982-1983، أصبح التدريس و التكوين الإعلامي يتم بمعهد علوم الإعلام و الإتصال ،أين تم الفصل بين المعهدين بموجب المرسوم 84-209 المؤرخ في 18 أوت 1984،و بموجب المرسوم التنفيذي 01-264 المؤرخ في 18 سبتمبر 2001 على الاندماج ضمن إطار كلية واحدة تنقسم إلى قسم العلوم السياسية ،و قسم الإعلام. بدأ التدريس بالمعهد بأربع سنوات جذع مشترك لمدة سنتين ثم التخصص في مسارات مختلفة: الصحافة المكتوبة ،و الصحافة السمعية البصرية ،و مسار الإتصال الذي أصبح لاحقا الاتصال و العلاقات العامة ،و هذه المرحلة تعتبر من أهم مراحل التكوين الإعلامي في الجزائر إذ تميزت بالتعريب الكامل للتدريس ،و بداية عودة البعثات الطلابية من الخارج، إلى الإعتماد على هيئة التدريس جزائرية.

في هذه المرحلة برزت العديد من العناوين الصحفية، كما شهدت تطورا في البث الإذاعي و التلفزيوني ،و يبقى صدور أول قانون للإعلام سنة 1982،في الجزائر المستقلة أهم حدث في مسيرة الإعلام الجزائري .و ضلت فكرة تكوين الصحفي المناضل و الملتزم باختيارات¹ الدولة هي السمة التي تميز التكوين الإعلامي.و قد حدد هذا القانون مفهوم الدولة للإعلام حيث جاء في المادة الأولى ما يؤكد "أن الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية ،يعبر للإعلام بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني. "...

و نصوص هذا القانون تترجم في المقاييس و المناهج البيداغوجيا التي كانت تدرس في اختصاص علوم الإعلام و الإتصال نذكر منها :سوسيولوجيا الدولة ،الفلسفة و النظريات السياسية ،الإقتصاد الاشتراكي ،القانون الدستوري و النظم السياسية ،السياسة الثقافية في الجزائر ،الثقافة و الإيديولوجيا.

بعد أكثر من ثلاثين سنة من التدريس الإعلامي بجامعة الجزائر ،شهدت فترة التسعينات فتح معاهد ثم أقسام لتدريس الإعلام والإتصال ، وكانت البداية مع جامعة عنابة التي اهتمت

¹ - قانون الاعلام 1982، الجريدة الرسمية ،06 فبراير 1

بالعلاقات العامة والإتصال في التنظيمات ، ثم فتح قسم بجامعة وهران وجامعة مستغانم ثم جامعة قسنطينة ، ثم تعددت أقسام علوم الإعلام والإتصال على مستوى معظم جامعات الوطن.

2-التكوين الإعلامي ونظام "ل م د":

باتت الجزائر اليوم ،في عالم معولم ووعيا منها بالمهام المنوطة بمؤسساتها التعليمية ،ومنها الجامعة على المستوى الداخلي، لضمان التطور والتحكم في العلم والمعرفة ،وعلى المستوى الخارجي لتسجيل حضورها من أجل تشجيع التبادلات العلمية والحركية البشرية على جميع المستويات. أن تظهر اهتماما بتطوير برامج هذا النظام وتحسينه ،انخرطت منذ شهر سبتمبر من عام 2004 في هذا السياق العالمي الخاص بإصلاح أنظمة التعليم العالي ، وفيما يلي الأسباب الكفيلة التي جعلت تخصصات الجامعة الجزائرية عامة وتخصص علوم الاعلام والاتصال خاصة يتبنى لنظام التعليم الجديد ، وما يحمله من أفاق مرجوة منه على المدى القريب والبعيد ، والمتمثلة بالأساس في الاختلافات التي طالما تعتري النظام القديم على مستوى المرافق والهياكل وتنظيم المؤسسات¹ ، وعلى المستوى البيداغوجي والعلمي للتكوين المتوفر ، وأصبح النظام الكلاسيكي غير موافق للتغيرات الحالية المستقبلية ، خاصة في ظل عولمة المعلومات ، مما شكل عدة أزمات وهذا راجع لعدم استجابته للتطور السريع في مجال علوم الإعلام والإتصال ، جعل الجامعة الجزائرية تفكر تفكيراً جدياً في وضع هذه المؤسسة في مسارها الطبيعي والمسائر للمتغيرات العالمية ، وهذا بتبني سياسة اصلاحية جديدة بحيث يجري تطبيقه على مستوى الجامعات والكليات خاصة كلية علوم الإعلام والإتصال ، ويتمثل في النظام (ل.م.د) (اليسانس ،ماستر ، دكتوراه) وهو مشروع عالمي يدعو للمنافسة في إمتلاك المعرفة بتقديم تكوين نوعي يسمح بانفتاح الجامعة على سوق

¹ - مونييس بوخضرة ،نظام ل م د وإمكانياته المعرفية ،ملتقى وطني حول أفاق الدراسات العليا البحث العلمي في الجامعة

الجزائرية،جامعة الجزائر 1،أفريل 2012،ص 67

العمل الذي يتسم بالحركية والتغيير¹ ، اعتمدت الجزائر النظام الجديد (ل.م.د) كبديل للنظام الكلاسيكي لتعليم علوم الإعلام والاتصال بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-371 المؤرخ في 08 شوال عام 1415 الموافق لـ 21 نوفمبر 2004 الذي يتضمن احداث شهادة الليسانس "نظام جديد"²، وذلك لحل بعض المشاكل التي كانت تواجهها مؤسسة التعليم العالي مثل الرسوب ، والبقاء طويلا في الجامعة وكذا صعوبة نظام التقويم والانتقال ونوعية وكفاءة التأطير ، بالإضافة الى جعل تعليم علوم الإعلام والاتصال قادرة على الاستجابة وبنجاعة للتحديات التي فرضها التطور غير المسبوق للتكنولوجيات وظاهرة عولمة الإتصال ، مع الأخذ في الاعتبار العلاقات الدولية التي فرضت قواسم اقتصادية مشتركة بين أمم العالم ، والتجارب الناجحة التي أثبتت نجاعة اعتماد اصلاحات عميقة في مجال المنظومة التعليمية³، وعلى ضوء الاصلاحات التي قامت بها الجامعة الجزائرية مؤخرا ، نعتقد أن نظام ل.م.د. الخيار الأمثل ، لتفادي النقائص الكثيرة التي كانت تشوب الانظمة القديمة ، التي كانت وراء عدم تحقق التكامل المعرفي اللازم بين الوحدات العلمية . وهذا حينما تمكن من غلق كل الفجوات التي كانت بادية في النظام الكلاسيكي ، بالإضافة الى تحقق فرص التكامل بين مقاييس الوحدات ، التي تظهر بشكل فعلي في الجذوع المشتركة ، تساعد الطالب على الالمام بجميع الوحدات بفرص متساوية⁴، وعليه تتمثل الفروع والتخصصات المضمنة بقسم علوم الإعلام لنظام ل.م.د. : مرحلة الليسانس ،مدة التكوين فيها 06 سدايسات منها سدايسان جذع مشترك و04 سدايسات في احدى التخصصات التالية : الإتصال المؤسساتي ، السمعى البصري ، الصحافة المكتوبة ، علاقات عامة ، إتصال

¹ - أسماء هارون ، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية،ت حليل نقدي لسياسة التعليم في الجزائر نظام ل م د رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة منتوري، قسنطينة ،2010،08-10

² - لجريدة الرسمية الصادرة يوم الأربعاء 11 شوال 1425،الموافق ل 24 نوفمبر 2004

³ - شبايكي سعدان :الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لنظام التعليم العالي ل م د ،مجلة البحوث و الدراسات العلمية، العدد 05،جويلية 2011،ص 28-30

⁴ - مونس بوخضرة ،المرجع السابق ،ص 33

سياحي ، تتوج هذه المرحلة بشهادة ليسانس ، وتفتح للطالب إمكانية الالتحاق بمرحلة الماستر وفق شروط تضعها الهيئات الوصية . مرحلة الماستر : مدة التكوين فيها 04 سدايسات في احدى التخصصات المذكورة في شهادة الليسانس ، وبعدها تأتي مرحلة الدراسة في الطور الثالث (مرحلة الدكتوراه) وفق القرار الوزاري المنظم لهذه المرحلة، ومدة التكوين . فيها 06 سدايسات تتوج بمناقشة أطروحة في احدى التخصصات السالفة الذكر.

أعطى النظام (ل.م.د) المتبع حديثا في كلية علوم الاعلام والاتصال اهتماما شديدا للتكامل المعرفي بين الوحدات التي يتشكل منها ، سواء كانت أساسية أو إكتشافية ، اذ يجعل من التكامل المعرفي أهم مقوماته ، التي يتكون منها مقارنة بالنظام القديم ، الذي لا طالما عجز عن احداث الانسجام والتكامل المعرفي المطلوب معرفيا ومنهجيا بين المقاييس المعرفية، فكان على نظام ل.م.د أن يراعي هذا الفراغ الواضح الذي كان عليه النظام الكلاسيكي ، عن طريق استحداث آليات جديدة تعمل ملاءمة هذا الفراغ ، ضمن جملة من الخطط التقنية والمنهجية لإحداث التكامل المعرفي بين وحدات الميادين المعرفية التي يعتمد عليها نظام ل.م.د. فأنشأ الميادين ثم الشعب ثم التخصصات كما نصت عليه المادة 13 المنظمة لنظام ل.م.د. والتي تنص على أنه ينظم التكوين لنيل شهادة الليسانس أو الماستر ، ويقدم هذا التكوين على شكل مسالك نموذجية ، ويسمح هذا التنظيم للطالب باختيار المسلك النموذجي، واكتساب ثقافة عامة، ومشاريع فردية أو جماعية، وتريص أوعدة تربصات ، وكذا تعلم طرق العمل الجماعي واستعمال مصادر التوثيق ووسائل الاعلام الألي ،وكذا التحكم في اللغات الاجنبية ، انطلاقا من تجانس المواد المعرفية فيما بينها، حتى يتمكن الطالب من استيعاب حيثيات ما يدرسه بصورة منطقية ، وأن لايشعر بصعوبة التلقي والإحاطة التي في كثير من الأحيان تكون ناتجة عن التباعد المعرفي بين الوحدات ومواد تخصص علوم الاعلام والاتصال ، فيكون فيه مستعجلا وفي بعض الاحيان لا مباليا ، مما يخلق عدة مشاكل معرفية وادى مواصلة الاستمرار في تخصص الإعلام إدارية كعدم قدرة الطالب عل والإتصال ،مما يضطر الى تغيير التخصص باحثا عن تخصص بديل يحقق فيه الإلمام المعرفي، أو

الانقطاع الكامل عن الدراسة أو الانقطاع الظرفي وغيرها من المشاكل التي تنعكس سلباً على مردود الطالب معرفياً. الشيء الذي دفع بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر والمؤسسات الجامعية، أن تولي الاهتمام لخلق ميادين وتخصصات معرفية تراعي تكامل معرفي وعلمي حتى يلم الطالب بحديثات التخصص.

3- ملامح التكوين الاعلامي في الجزائر.

إثر الملتقى الدولي حول التكوين الصحفي و البحث العلمي ،احتفالاً بالذكرى الخمسين لتأسيس المدرسة الوطنية للصحافة في جامعة الجزائر تحت شعار "خمسينية التكوين الصحفي و البحث العلمي في الإعلام و الإتصال بالجزائر حصيلة الأمس و تحديات الغد" قدم الدكتور عزي عبد الرحمن "محاضرة يسرد فيها تجربته التكوينية الإعلامية بالجزائر منذ سنة 1973 كطالب و مدرس و قد طرح خلالها أهم ملامح و معايير التكوين الإعلامي في الجزائر¹.

1-تقليد المدرسة الفرانكفونية: هناك أساتذة درسوا في معهد الصحافة في باريس الذي له خصوصية انه يهتم بالجانب النظري، وله امتداد بالعلوم المحيطة(العلوم السياسية والاجتماعية، علم النفس، علم الرياضيات.....)

2-تقليد المدرسة المشرقية: وهذا يتأتى من خلال المراجع التي يعتمد عليها الطلاب، و يقول د/عزي أن لها خصوصية تميزها عن المراجع الفرنسية المترجمة إلى العربية، فهي لها القدرة على وصف الظواهر و الأحداث، و هذا التنوع بين المراجع يؤدي إلى عدم توحيد المصطلحات وهذا ما يؤدي إلى الخلط وعدم الوصول إلى نتائج مجدية.

3-تقليد الانكلوسكسوني: يعني الأساتذة القلائل بالمدرسة الذين زاولوا دراساتهم العليا في الجامعات الأمريكية أو البريطانية والتي تمزج بين الجانبين النظري و الامبريقي و الذي يميل بشكل جلي إلى المهنية أكثر من الأكاديمية.

¹ - عبد الرحمن عزي، التجربة الإعلامية التكوينية في الجزائر، مداخلة أُلقيت في الملتقى الدولي حول التكوين الصحفي و البحث العلمي في ديسمبر، 2014، جماعة الجزائر ، 3 ، ص 36

و قد أخذ بهذا التقليد خاصة في مسميات و محتويات البرامج الدراسية الإعلامية و الإتصالية لأسباب كثيرة ربما يرتبط أهمها بالإرث الاستعماري و الوظيفة الايديولوجية للفضاء الأكاديمي.

هذه التقاليد ولدت تقليدا خاصا بالخبرة الجزائرية من خلال التاريخ و الواقع الاجتماعي إختار منزلة رابعة توفيقية تجمع بين التقاليد الثلاثة السابقة الذكر .ميزته ثلاث سيمات أساسية وهي كالآتي:

- الإرتباط بالعلوم السياسية و ذلك نظرا لظروف تاريخية.
 - الجانب التاريخي الذي لعب دورا هاما في تطور التكوين.
 - الجانب القيمي كون الإعلام هو رسالة أخلاقية يحكمه نظام من القيم¹.
- وقد أضاف د/عزي عبد الرحمان بعد سرده لأهم ملامح التكوين الإعلامي نظرته إلى التكوين الأكاديمي في مجال الإعلام و الإتصال من زاوية خارجية هذا يعني من زاوية تجاربه الشخصية في الغرب و المشرق العربي فيقول : أننا مازلنا بعيدين كل البعد عن التكوين العالمي سواء على الجانب المهني و المعرفي و يبرز ذلك بعد استخراج المعايير العالمية المتداولة في التكوين و منها ما يلي²:
- تطوير الموارد البشرية: بتخصيص موارد مادية كبيرة لتطوير معارف الأستاذ و طرق التدريس و أيضا الاهتمام بالمناهج البيداغوجية وكذا البحث العلمي من خلال قياس مخرجات الجامعة.
 - عدد الأبحاث الإعلامية : التي ينشرها الأستاذ في المجالات الإعلامية العالمية المتخصصة.

-ربط البحث العلمي بقضايا الإعلام من خلال الشراكة مع المؤسسات الإعلامية.

¹ - عبد الرحمن عزي، نفس المرجع السابق، ص 37

² - عبد الرحمن عزي، نفس المرجع السابق، ص 38

إذن د/ عزي عبد الرحمن خلص لجملة من النتائج بعد قراءة مستفيضة لطبيعة الوحدات المدرسة ، و هيئة التدريس و تعامل الطلبة مع المراجع و المصادر في البحوث و الدراسات ن حيث اعتبر أن التكوين الإعلامي بطوريه الجذع المشترك و التخصصات يمثل حالة غير سوية مردها غياب مرجعية ثابتة في التكوين (المدرسة الفرنكوفونية ، الانكلوسكوسية ، المشرقية) بالإضافة إلى طغيان ما يرتبط بالعلوم السياسية باعتبار أن قسم علوم الإعلام و الاتصال لا يزال تابعا لكلية العلوم السياسية ، و ذهب د/ عزي إلى أبعد من ذلك حيث اعتبر غياب ثقافة الانتماء تعمل على تقييد و تدعيم تبعيته الفكرية في اتجاه المركزية الأوروبية في غياب قراءة نقدية و توفر مادة سطحية و مبعثرة و مشوشة في البنى المعرفية.

خلاصة :

إن الوقوف على مختلف المحطات التكوينية للإعلام في الجزائر يوضح لنا انعكاساته الإيجابية على الأداء الإعلامي الذي يتطلب العمل المكثف و الإهتمام المتزايد من اجل تحسينه و الوصول به إلى بر العالمية و الاحترافية و لن يتأتى ذلك إلا من خلال تطور تعليمية علوم الإعلام و الإتصال في الجزائر في ظل المتغيرات المحلية و العالمية وذلك بالاستفادة من التكنولوجيات الحديثة و استعمالها كأدوات معاصرة في مجال التعليم و التعلم.

تمهيد :

تمثل حرية الصحافة و الإعلام أحد الحقوق الأساسية للصحفيين في المؤسسات الإعلامية التي لا يمكن الاستغناء عنها و أحد أهم المعايير التي تقاس بها مدى ديمقراطية أي نظام حاكم و لا يمكن أن توجد إلا في بيئة داعمة للديمقراطيات و الحريات العامة ، فحرية الإعلام هذه أكدتها اللوائح والقوانين الدولية بقصد تنظيم الصحافة و ضمان حريتها، غير أنه تسود عدة معوقات و قيود تحد من تطور الممارسة الصحفية.

أولاً: ماهية حرية الإعلام والصحافة :

1- مفهوم حرية الاعلام والصحافة :

تعد حرية الصحافة والإعلام امتداد لحرية الفكر والاعتقاد حينما تبرز إلى العالم الخارجي، وتتجاوز مرحلة الفكرة التي يؤمن بها الشخص إلى مرحلة إشراك الآخرين في هذه الفكرة أو العقيدة بعرضها عليهم، لذا فقد كانت ولا زالت حرية الصحافة محل اهتمام كافة الناس وبخاصة منذ اختراع الطباعة التي أحدثت ثورة حقيقية في أنماط نشر المعلومات والأخبار إلى درجة أن الحروف المطبوعة التي نسميها اليوم " الصحافة " أصبحت تعتبر مصدراً أساسياً للإعلام ونشر المعرفة.¹

- إن حرية الكلام تعني حرية التعبير بالكلمة المنطوقة أو المكتوبة، وحق الناس في التعبير عن آرائهم وأفكارهم، وحرية الصحافة هي عدم وجود إشراف أو رقابة من أي نوع، كما تعني حق الناس في إصدار الصحف دون قيد أو شرط، أما حرية الإعلام فتعني حق وسائل الإعلام في عرض كل ما يهم الناس معرفته وحق الناس في تبادل المعلومات والحصول على الأنباء من أي مصدر، وحق الناس في إصدار الصحف والتعبير عن آرائهم دون فرض رقابة مسبقة.²

وهكذا ينصب هذا المفهوم على العناصر التالية:

- حق إصدار الصحف لكل التيارات.

- حق الوصول إلى الحقائق.

¹ - نخبة من الأساتذة إشراف الطاهر بن خرف الله: الوسيط في الدراسات الجامعية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزء 11، 2005، ص 23.

² - محمد سعد إبراهيم: تشريعات الإعلام في إطار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 16.

- حق التعبير عن الآراء والأفكار .
- حق مراقبة السلطة وقطاعات المجتمع .
- التفاعل مع حرية الصحافة بالاستجابة والتصحيح والإصلاح .
- التوازن بين حقوق الأفراد والجماعات.
- الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية كضوابط لممارسة هذه الحقوق.
- خدمة المصالح العامة للمجتمع.
- خدمة قيم الاستقلالية والوحدة والتقدم.¹

2- الحرية الإعلامية في المواثيق والقوانين الدولية:

إن الحرية الإعلامية ذات أهمية مزدوجة للإنسان والمجتمع، فبالنسبة للإنسان الفرد وسيلة للتعبير عن ذاته وآرائه واتجاهاته الفكرية والسياسية، أما بالنسبة للمجتمع فهي وسيلة إصلاح تساهم في تقدمها وتطوره، وفي تاريخ حرية الصحافة سنتان على جانب كبير من الأهمية، ففي سنة 1695 قدم جون لوك بيانه المشهور ضد تقييد حرية الصحافة، وكان قد سبقه إلى ذلك جون ميلتون بندائه الذي دافع فيه عن حرية التفكير وحرية الصحافة، ولم يجد البرلمان البريطاني مناص من إلغاء القانون الذي فرض الرقابة الواقية، أما السنة الثانية فهي سنة 1788 التي اعترف برلمان باريس خلالها بأن حرية الصحافة ضرورة، وكان نائب الملك قد قبل المبدأ ودافع ميرابو خطيب الثورة الفرنسية عن هذه الحرية. وعملا بمبادئ إعلان حقوق الإنسان التي نادى بها الثورة الفرنسية سنة 1789 أخذت حرية التعبير والصحافة تفرض نفسها باللين تارة وبالعنف تارة أخرى.²

¹ - محمد سعد إبراهيم: تشريعات الإعلام في إطار تكنولوجيا الاتصال والمعلوت، مرجع سابق، ص 20.

² - خليل صابات: الصحافة مهنة ورسالة، دار المعارف، القاهرة ، ص 33.

وقد ضمن دستور الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776 وبعده الدستور الاتحادي الأمريكي 1787 في نصوصه حرية الصحافة وحرم على الكونغرس إصدار أي تشريعات تحد من هذه الحرية أو تضع قيودا على حق الشعب في التمتع بها.

وفي بداية القرن العشرين كانت دول أوروبية كثيرة قد أوجدت في دساتيرها مكانا لحرية التعبير والصحافة، غير أن جميع هذه الدول وضعت قيودا على هذه الحرية في الأوقات غير العادية، وخاصة أثناء الحرب. وفي الحرب العالمية الأولى، اضطرت الدول المحاربة والمحايدة أن تفرض الرقابة على الصحف المصلحة الأمن الوطني، ونفس الأسلوب طبق أيضا خلال الحرب العالمية الثانية، ومن جهة أخرى توجد دول ليست فيها صحافة حرة أو حرية الرأي والتعبير حتى في الأحوال العادية لأنها دول ذات نظام دكتاتوري، تهيمن فيه الحكومة كلياً على الصحف أو يقوم الحزب الواحد فيها بهذه المهمة ، وقد طبق هذا النظام في إيطاليا في عهد الحكم الفاشي وفي ألمانيا خلال الحكم النازي.¹

وفي إطار النتائج التي ترتبت على قيام الحرب العالمية الثانية، من ظهور القطبية الثنائية واتساع نطاق حركات التحرر الوطني في دول العالم الثالث وبرز تيار دولي مناصر للحريات وحقوق الإنسان وتعاضم دور وسائل الاتصال الجماهيري صاحبها اعتراف واسع بحرية الفكر والتعبير وحرية الصحافة كدعائم أساسية لقيام مجتمعات أكثر تحضراً واندماجاً، وقد برز الاعتراف بهذه الحقوق من خلال اعتراف مختلف الدول بجملة من المواثيق والقوانين العالمية التي تكفل هذه الحريات وأبرزها ما يلي:

1- ميثاق الأمم المتحدة: والذي تم توقيعه في أوت 1945 وتم العمل به بدءاً من أكتوبر 1945 و ينص في مادته الأولى على أن الأمم المتحدة تسعى لتحقيق التعاون الدولي وتشجيع احترام حقوق الإنسان وتوفير الحريات الأساسية للجميع بدون تمييز على أساس

¹ - فارس جميل أبو خليل: وسائل الإعلام بين الكبت وحرية التعبير، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص

العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، أما المادة 55 فتتص على أن الأمم المتحدة يجب أن توفر الاحترام الدولي لحماية ومراقبة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما تنص الفقرة 58 على إنشاء لجنة لحماية حقوق الإنسان.

2- دستور اليونسكو: أشار دستور اليونسكو الصادر في نوفمبر 1945 في الفقرة 06 منه أن أعضاء المنظمة يؤمنون بأهمية تطوير وزيادة وسائل الاتصال بين شعوبهم وتوظيف هذه الوسائل لأغراض التفاهم والمعرفة التامة لبعضهم البعض، وقد عبرت الفقرة الأولى من الدستور بشكل أكثر وضوحاً عن حرية تدفق المعلومات كما ذكرت أن على المنظمة أن تضطلع بالآتي لتحقيق هذا الهدف:

- تنمية التعاون لتحقيق المعرفة والتفاهم المشترك بين شعوب العالم باستخدام كل وسائل الاتصال الممكنة.

- دعم وتطوير نشر المعارف والمعلومات من خلال التعاون بين الأمم في مجالات الأنشطة الفكرية والثقافية.¹

3- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: إن الاهتمام الأممي بحرية التعبير والحرية الإعلامية ارتبط في البداية بحرية النشر والطباعة، ثم امتد إلى التعددية السمعية البصرية والسعي إلى قطع الاحتكار الحكومي للإذاعة والتلفزيون، لذا فقد جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ديسمبر 1948 يوفر حماية قانونية دولية للحريات وحقوق الإنسان وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير. بحيث أكدت المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل شخص في حرية الرأي والتعبير وإصدار الصحف، وحرية استيقاء الأنباء

¹ - ولاء فايز الهندي: الإعلام والقانون الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص 248 - 249.

والأفكار وإذاعتها بأي وسيلة كانت وبغض النظر عن الحدود الجغرافية¹، وتجدر الإشارة إلى أن الإعلان أشار إلى حماية هذه المادة عبر القواعد القانونية على مستوى كل الدول.

4- الاتفاقية الدولية لحقوق السياسية والمدنية: والتي صدرت بالإجماع عن الأمم المتحدة في ديسمبر 1966، وهي عهد دولي يعكس ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتتمتع أحكامه بصفة الإلزام القانوني للدول التي تصادق عليه، حيث أكدت المادة 19 من الاتفاقية على الحق المطلق في اعتناق الآراء دون تدخل أو مضايقة، وتحدد الفقرة الثانية معنى حق التعبير أي تحديدا الحق في البحث عن المعلومات والحصول عليها وإرسالها بأي وسيط أو وسيلة من اختيار الإنسان نفسه² ونفس الحقوق والمعاني أكدت عليها العديد من المواثيق الدولية والإقليمية، ومنها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لسنة 1950، والتي نصت مادتها العاشرة في الفقرة الأولى أن " لكل شخص الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية الرأي وحرية تلقي المعلومات أو الأفكار وإذاعتها دون تدخل السلطات العامة ومن دون التقيد بالحدود الجغرافية " وعلى نفس المنوال سارت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الصادرة سنة 1969 إذ نصت المادة 13 منها في الفقرة الأولى أن " لكل إنسان الحق في حرية الفكر والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في البحث عن مختلف أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، دونما اعتبار للحدود سواء شفاهة أو كتابة أو طباعة أو في قالب فني أو بأي وسيلة يختارها ".³

¹ - محمد سعد إبراهيم: مرجع سابق، ص 20.

² - محمد السعيد سعيد، بهي الدين حسن: حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 1995، ص 17.

³ - نجاد البرعي وآخرون: أصوات مخنوقة دراسة في التشريعات الإعلامية العربية المغرب الجزائر تونس لبنان البحرين، مركز حماية وحرية الصحفيين، عمان، 2005، ص 18

وهذه الحقوق تأكدت أيضا من خلال الوثيقة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب سنة 1980، أما إعلان المبادئ حول حريات الصحافة في الوطن العربي فأكدته المؤتمر الخامس في ديسمبر 1976 والذي جاء في مادته 06 أنه لا يجوز اعتقال الصحفي أو حبسه احتياطيا في قضايا الرأي، ولا يجوز تعطيل الصحف إداريا أو مصادرتها ويعود الحق في ذلك للقضاء وحده.

وهو ما تأكد مرة أخرى في الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمد في القمة العربية السادسة عشر سنة 2004.¹

كما تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 1978 تبنت اليونسكو في وثيقة الإعلان بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب، الحق في حرية الرأي والتعبير كما تبنت سنة 1995 مجموعة من المختصين في القانون الدولي وحقوق الإنسان مبادئ جوهانسبورغ حول الأمن القومي وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات، حيث أكدت المبادئ على حق كل شخص في حرية وتختلف الدول في شكل التزامها بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، فهناك دول تأخذ مبدأ أحادية القانون، ومن ثمة تعتبر الاتفاقية الدولية جزءا من قانونها الوطني، وهناك دول تأخذ بمبدأ القانون العام وتنتظر إلى القانون الدولي على أنه مصدر عرضي لقانونها المحلي أما الفئة الثالثة فتعتبر القانون الدولي مرجعا لتفسير القانون الوطني.

لكن بصفة عامة فرغم جهود المنظمات الدولية في تطوير مفهوم مشترك لحرية الإعلام يضع في الاعتبار الاختلافات الفكرية والمصالح السياسية والاقتصادية المتباينة، إلا أن الحقوق الإعلامية المنصوص عليها في المواثيق الدولية أصبحت مختلفة ومتخلفة عن الثورة

¹ - فارس جميل أبو خليل: مرجع سابق، ص 193.

الاتصالية المعاصرة وعن التغييرات التي طرأت على النظام الدولي، فلم تعد هذه المواثيق والنصوص وحدها كافية لضمان تحقيق عدالة وحرية الاتصال في ظل النظام الإعلامي العالمي الراهن الذي يتسم بالخلل وأوجه التفاوت الخطيرة سواء على المستويات القومية أو الدولية، والتي تتمثل في الانسياب غير المتوازن للمعلومات في الاتجاه الرأسي الأحادي الجانب، ومن المراكز إلى الأطراف ومن الحكومات إلى الأفراد، ومن الثقافة المسيطرة إلى الثقافة التابعة، ومن دول الشمال الغنية إلى دول الجنوب الفقيرة.

وفي إطار ما يشهده المجتمع الدولي من معايير مزدوجة داخل منظمة الأمم المتحدة والانتهاكات المتكررة للقرارات الدولية من قبل الأطراف القوية فإنه لا ينبغي أن يعول كثيرا على الضمانات القانونية الدولية لحرية الصحافة التي أصبحت تتماشى وفق المشاريع الخاصة لأصحاب القرار في المنظمات والهيئات الدولية المختلفة، لذا وجب الاهتمام بهذه الحرية والنهوض بها بحسب المتغيرات التي تفرزها التصورات والمتغيرات المتسارعة وبخاصة في حقل تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

ثانيا: مراحل تطور الحرية والممارسة الإعلامية في الجزائر:

مر الإعلام الجزائري بعدة مراحل ، وكل مرحلة لها سمات تخاصها:

1- الحرية الإعلامية في ظل الأحادية الحزبية: (النظام الاشتراكي وحزب جبهة التحرير الوطني)

-مرحلة الأولى: من 1962-1965: كانت كإرهاصات أولى لإعلام وطني يستجيب لحاجيات المواطن والوطن، ويساهم في التنمية، وما ميز المرحلة تحرير وسائل الإعلام من السيطرة الفرنسية من حيث الملكية والإدارة والإشراف.

-المرحلة الثانية: من 1965-1976:

تم في 1967 إلغاء سريان النصوص الفرنسية في مجال الإعلام التي مدد سريان مفعولها بموجب القانون 62-157 الصادر في ديسمبر، وقد عبر رئيس مجلس الثورة هواري بومدين عن أسباب إلغاء القوانين الفرنسية لاحقا في 27 ديسمبر 1973، بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية للتشريع. وباستثناء هذه المراسيم التنظيمية الجزئية التي تمس قطاع الإعلام، فإن السياسة الإعلامية المتبعة خلال هذه المرحلة، تميزت بالكثير من الغموض على الصعيدين القانوني والميداني.¹

صدرت خلال 1967 مراسيم لتنظيم قطاع الإعلام، منه الإذاعة والتلفزيون، فإلى غاية 1976 لا وجود لقانون إعلام ينظم ممارسة النشاط الإعلامي بما فيه السمعى البصري، وانعكس هذا الفراغ القانوني سليل على نشاط وسائل الإعلام، فسمي بالبيات الشتوي la periode d'hibernation.²

-المرحلة الثالثة: من 1976 - 1988 :

شهدت اهتمام فعلي بقضايا الإعلام ووسائله ومنها السمعية البصرية، خصوصا في ظل استكمال بناء المؤسسات والهيكل السياسية والاقتصادية، وبدأت معالم السياسة الإعلامية في القطاع تتضح مع صدور الميثاق الوطني 1976، حيث أشار إلى الدور الاستراتيجي لوسائل الإعلام في التنمية، كما دعا إلى استخدام قوانين وتشريعات تحدد دور الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما في مشاريع الوطن، والاهتمام بالتكوين في الإعلام، وتوفير الكوادر الإعلامية اللازمة لمواكبة خطط التنمية، وإشباع حاجات الجماهير إلى إعلام موضوعي وحيادي .

¹ - محمد الشطاح، الإعلام التلفزيوني، نشرات الأخبار المحتوى والجمهور، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2002 ، ص 85.

² - المشروع الجديد لملف السياسة الإعلامية، حزب جبهة التحرير الوطني، لجنة الإعلام والثقافة، مطبوعات الحزب الجزائري، 1982 ، ص 34.

وعرفت بداية الثمانينات مناقشة أول مشروع الملف السياسي الإعلامية في الجزائر منذ الاستقلال، وتم تحديد مفهوم الجزائر للإعلام كبلد اشتراكي ينتمي إلى العالم الثالث، يقوم على أساس الملكية الاجتماعية للوسائل الإعلام وأن الإعلام جزء من السلطة السياسية المتمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني، وأداة من أدواتها في التوجيه والرقابة والتنشيط.¹

كما عرفت المرحلة صدور أول قانون للإعلام في 1982 بالجزائر في ظل الحزب الواحد، وضمن الخطوط العامة للميثاق الوطني ودستور 1976.

2- مراحل الحرية الإعلامية في ظل التعددية الإعلامية:

-المرحلة الأولى: التعددية الإعلامية وبوادر عهد جديد 1988 - 1992: إن أحداث أكتوبر وما تلاها من التحولات السريعة أفرزت واقعا جديدا تجسد في بروز إطار تشريعي تأسيسي جديد يتمثل في دستور 23 فيفري 1989، الذي نص على ضرورة الانتقال إلى مرحلة من الحكم تتميز بالتعددية السياسية، كما تضمن هذا الدستور فتح المجال أمام الحريات الديمقراطية كحرية الرأي والتعبير وتأسيس الأحزاب أو الجمعيات ذات الطابع السياسي بعدما كانت ممنوعة طوال أكثر من ربع قرن، وبالتالي أعاد صياغة عدة مفاهيم وردت في النصوص السياسية والقانونية السابقة بشكل أكثر وضوحا، كحقوق الإنسان، الحريات الأساسية وحرية الرأي والمعتقد.²

إن دخول مفهوم التعددية السياسية في الجزائر حيز التنفيذ جعل الاهتمام يتوجه إلى معرفة العلاقة بين المفاهيم الثلاثة: التعددية، الديمقراطية، الإعلام حيث أن الإقرار بكون النظام السياسي تعددي يفرض أن يترك الإعلام يتمتع بمزايا التعددية في تنظيمه الداخلي أولا، ثم في التعبير عن مختلف وجهات النظر تجاه مختلف القضايا من قبل شتى الأطراف والمنابر

¹ - المشروع الجديد لملف السياسة الإعلامية ، المرجع السابق، ص ص 38-41

² - صالح بن بوزة: السياسة الإعلامية الجزائرية المنطلقات النظرية والممارسات (1979-1990)، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 13، 1996، ص 54.

السياسية في ظل نظام إعلامي لا تخضع الممارسة فيه إلى معايير نظام الحكم الأحادي السابق.

لكن التبنّي العملي للتعددية الإعلامية لم يتضح، كما أن الوضع الإعلامي لم يتغير إلا من خلال سلسلة من التشريعات الجديدة المنظمة لقطاع الإعلام، بصدور قانون الإعلام المؤرخ في 03 أبريل 1990 الذي يعد حصيلة لمشروعين، الأول شارك في إعداده الصحفيين، أما الثاني فكان تحت إشراف رئاسة الجمهورية، وهذا ما يدل على أن كيفية وضع هذا القانون هي طريقة غير ديمقراطية مثلها مثل ما كان يمارس من طرف السلطة في ظل الحزب الواحد، رغم أن هذا القانون نص ولأول مرة منذ الاستقلال على حرية الإعلام والتعددية الإعلامية من خلال السماح للقطاع الخاص بالتواجد في هذا المجال، بالتالي أصبح من الممكن التمييز بين قطاع الإعلام العمومي والإعلام الحزبي والإعلام المستقل.¹

وعلى رأي المختصين في المشهد الإعلامي الجزائري فإن أهم ما يميز هذه الفترة الممتدة من 1989 إلى 1992 هو تلك الخطوة التي شاركت فيها حركة الصحفيين الجزائريين المتمثلة في إعداد قانون للإعلام في مارس 1989، إلا أن بعض المسؤولين في الحركة دخلوا في لعبة السلطة، وذلك بمشاركتهم في تعديل مشروع القانون على مستوى الأمانة العامة للحكومة، هؤلاء المسؤولين تحصلوا فيما بعد على مناصب هامة منحت لهم من طرف الأمين العام للحكومة آنذاك، وبعد حوارات ساخنة وطويلة بين ممثلي حركة الصحفيين الجزائريين والحكوميين المتعاقبتين ونواب المجلس الوطني ليتم في الأخير المصادرة على القانون رقم 07/90 المتعلق بالإعلام الذي نشر في الجريدة الرسمية في 03 أبريل 1990.²

¹ - حياة قزادري: الصحافة والسياسة أو الثقافة السياسية والممارسة الإعلامية في الجزائر، طاكسينج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 73.

² - فضيل دليو: تاريخ الصحافة الجزائرية المكتوبة 1830-2013، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 152.

وعن محتوى هذا القانون بشكل عام فإن الصحفيين الجزائريون لم ينكروا الجوانب الايجابية التي جاء بها مقارنة بسابقه خاصة وأنهم ساهموا مع اللجنة التقنية التي قامت بصياغة مشروع قانون الإعلام الأول في فيفري 1989، وأن هذا القانون وضع حد للاحتكار الكلي لوسائل الإعلام خاصة منها الصحافة المكتوبة، بالإضافة إلى تضمينه لأول مرة بند الضمير الذي ينظم العلاقة بين الصحفي والمؤسسة الإعلامية، لكن ورغم هذه المبادئ التي حاولت فتح المجال واسعا للممارسة الإعلامية في الجزائر، ونقلها من الممارسة السياسية في إطار الحزب الواحد إلى تعدد العمل الصحفي في إطار إعلامي متعدد، إلا أنها لم تعكس الطموحات التي كان ينتظرها الملاحظون والممارسون والإعلاميون كونه شهد عدة نقائص جعلت منه محل انتقاد من قبل الصحفيين والمفكرين وبعض رجال السياسة، بحيث وصف بقانون العقوبات بسبب احتوائه على المواد 86 و 87 التي تصرح بعقوبة السجن من 05 إلى 10 سنوات لكل من يتعدى على أمن الدولة والوحدة الوطنية، والواقع الميداني للعقوبات المطبقة على الصحافة يبين أن سلطة اتخاذ القرار ليست من صلاحيات القاضي ولا من صلاحيات وزير الداخلية وأحيانا أخرى على يد قوى خفية تأمر القضاة بتنفيذ العقوبات على الصحفيين.¹

كما يمكن اعتبار غموض المفاهيم الواردة في ذات القانون استعملت من طرف السلطات العامة لتحقيق أغراض تعسفية، أدت إلى اعتقال العديد من الصحفيين واتهامهم بالقذف والتشهير وغيرها من الاتهامات، وسمحت للنيابة العامة لرئاسة الجمهورية ومختلف الجهات الحكومية بفرض رقابة صارمة على الصحفيين ومختلف أنشطتهم. وحسب رأي الصحفيين دائما، فإن الصحافة لم ترقى إلى الموضوعية الارتباطها بالخط السياسي والربح السهل، كما

¹ – Brahim Brahimi: Le droit de l'information à la preuve du partie unique et de l'état d'urgence, ed SAEC (2) liberté, Alger, 2002, p189.

أن الصحفي لم يحظى بالمكانة اللائقة به في هذا القانون وبالتالي فهو مجرد موظف لا رجل إعلام.¹

وهكذا جعلت ثغرات هذا القانون الصحافة في فراغ خلق عدة مشاكل في ممارسة وظائفها، وجعلها تصدر في محيط من الضغوط السياسية والاقتصادية، ما يسمح بالحكم على أن قانون الإعلام 1990 جاء لتنظيم التعددية الإعلامية لكن في نفس الوقت يعزز احتكار السلطة لوسائل الإعلام بسبب الأزمة السياسية والأمنية التي عاشتها البلاد آنذاك.

وفي مقابل كل الجدل حول قانون الإعلام 1990 فإن ما شهدته هذه المرحلة من انفتاح على الآراء الأخرى باسم التعددية قد فسح المجال أمام إصدار دوريات بمختلف أنواعها، وتعددت الصحف من صباحية ومساءية وأسبوعية سياسية، وثقافية ورياضية إضافة إلى الصحف الهزلية والجهوية، وهذا الانفتاح النشرى والصحفي أدى إلى ظهور ثلاث أنواع من الدوريات وهي: صحافة القطاع العام ، الصحافة الخاصة والصحافة الحزبية.

-المرحلة الثانية: (من افريل 1990 إلى غاية 11 جانفي 1992) مرحلة القوة:
ساهمت الفترة التمهيديّة للتعددية في تغيير الساحة الإعلامية الوطنية ووضع حد لاحتكار الدولة لوسائل الإعلام خاصة منها الصحافة المكتوبة فظهرت أول صحيفة مستقلة يوم 3 سبتمبر 1990 وهي يومية Le Soir D'Algerie وبدأت صحف القطاع العام تعرف مشاكل وتعيش هاجس الإفلاس لعدم قدرتها على المنافسة وتكيفها مع المحيط السياسي التعددي الجديد مع آليات اقتصاد والسوق.

- احتكار الدولة لقطاع السمعي البصري : فقانون 1990 شمل الصحافة فقط إذ سمح للأفراد بامتلاك الصحف ، أما قطاع السمعي البصري (الإذاعة والتلفزيون بقي محتكرا من قبل الدولة.¹

¹ - ساعد ساعد: التعليق الصحفي في الصحافة المكتوبة الجزائرية، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص 101.

- الصحافة الحزبية: تعد الصحافة الحزبية الحلقة الأضعف في الفضاء الإعلامي الجزائري الجديد، فضاء ما بعد الحزب الواحد ومن أهم هذه الصحف: *Almoustaqbil*، *Avenir*، (للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية)، جريدة الإرشاد (لحزب الإرشاد والإصلاح)، جريدة النهضة (لحركة النهضة)، جريدة التقدم (الأحزاب الديمقراطي الاشتراكي)، *Libre*، *Algerie Informations*، (حزب القوى الاشتراكية) وهي الجريدة الوحيدة التي بقيت تصدر بانتظام، أما باقي الصحف الحزبية فتوقفت عن الصدور بعد إيقاف المسار الانتخابي وعودة السلطة إلى ممارسة القيود.

- فقد شهدت الصحافة المكتوبة بشكل عام ازدهار كبيرا في بداية هذه الفترة حيث ظهرت العشرات من العناوين بتطور نوعي وعدم وقوع اصطدام بين السلطة السياسية والصحف، حيث وصل عدد العناوين بداية ديسمبر 1991 إلى 103 عنوان من بينهم 16 يومية. لكن في آخر هذه المرحلة وبعد تولي سيد أحمد غزالي رئاسة الحكومة بدأ يظهر احتجاج عدد من الصحف عن الصدور، كما ظهر الصراع بين السلطة السياسية والصحافة الخاصة، اتخذ طابعا قضائيا بامتثال عدد كبير من الصحفيين أمام المحاكم بسبب محاولات السلطة الضغط على هذه الصحافة لتحقيق أغراض معينة.

-المرحلة الثالثة: (من 11 جانفي 1992 إلى غاية 07 جوان 1994) المرحلة العصبية بعد استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد يوم 11 جانفي 1992، حل محله المجلس الأعلى للدولة يوم 14 جانفي من نفس السنة، وإعلان حالة طوارئ يوم 09 فيفري 1992، الذي قضى على كل آمال الازدهار والنمو والتطور في ضل حرية الصحافة وقانون 1990، واغتيال رئيس المجلس الأعلى للدولة يوم 29 جوان 1992، وإلغاء نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية التي جرت يوم 26 ديسمبر 1992، مع إصدار القرار المؤرخ في 07 جوان 1994 المتضمن قرار السلطات لاحتكار الأخبار الأمنية أو ما سمي

¹ - ساعد ساعد، نفس المرجع السابق، ص 102

بمرسوم الإعلام الأمني الذي فرض الرقابة المسبقة على كل ما ينشر في الجرائد. فهذه الفترة عصبية في تاريخ الجزائر المعاصرة حيث تم تجميد العمل بالدستور 1989 وقانون الإعلام الذي كرس حرية الصحافة في 1990،¹ وقد تأثر قطاع الصحافة سلبا بإقرار حالة الطوارئ ففي نفس السنة تم حل المجلس الأعلى للإعلام وهيمنت السلطة السياسية على الصحافة الخاصة بحجة استرجاع هيبة الدولة عن طريق إقحام عناصر الأمن إلى المقرات الصحفية واعتقال الصحفيين وتوقيف الصحف عن الصدور متجاهلين نصوص دستور 1989. وفي هذه المرحلة أصبحت بعض الصحف منابر لبعض الأحزاب دونما ارتباط عضوي وهذا ما صعب على السلطة السياسية المساس بها لأنها بذلك تمس مصالح واتجاهات سياسية موجودة في الساحة السياسية فحاولت السلطة السياسية الضغط على هذه الصحف الموالية عن طريق الإشهار لتصبح هذه الصحف رهينة لشركات الطباعة ومؤسسات التوزيع. وبعد القرار الوزاري المؤرخ في 07 جوان 1994، الذي بموجبه قررت السلطات احتكار الأخبار الأمنية وجملة من التوصيات المتعلقة بكيفية معالجة الأخبار الأمنية من قبل وسائل الإعلام، تبرز التراجع الرسمي عن حرية الأداء الإعلامي في إطار مهني. في خضم هذه الظروف وجدت الصحافة الخاصة نفسها في مشاكل مادية أثر على استقلالها الاقتصادي.

-المرحلة الرابعة: (من جوان 1994 إلى 2012) تعددية مقيدة: الطابع العام لهذه الفترة تدهور حريات التعبير وبرز الحذف الذاتي والركود التام لنشاطات الأحزاب السياسية ما أثر على النشاط الإعلامي للصحف فاخفت الصحافة الحزبية بصفة شبه كلية سنة 1997. وتدهورت العلاقة بين المطابع والصحف برفع ثمن الطباعة وتخفيض السحب وتقليص عدد

¹ - رضوان بوجمعة: الصحفي و المراسل الصحفي في الجزائر، دراسة سوسيو مهنية، طاكسينج كوم للدراسات والنشر

والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 21

الصفحات دون مراعاة الطابع الثقافي للإعلام، بالإضافة إلى عدم التوزيع العادل للإشهار الذي أصبح محتكرا من طرف السلطات العمومية بمنشور حكومي.¹

وخلال هذه السنوات وبحجة صعوبة وخطورة الوضع الأمني عرفت القوانين التي أقرت حرية الصحافة تراجعا ملحوظا وبقي مشروع قانون الإعلام الجديد لسنة 1998 معلقا ومسكوتا عنه بعد الانتخابات الرئاسية لأفريل 1999 وإلى غاية 2011 (أين تم إقرار مجموعة من الإصلاحات الإعلامية ليتم المصادقة على مشروع قانون الإعلام والذي سنتطرق إليه فيما بعد).

- المرحلة الخامسة: ميلاد القانون العضوي 05/12 المتعلق بالإعلام :

عرفت الجزائر عدة مشاريع قوانين تمهيدية حاولت استبدال القانون الإعلام 03 1990 حتى وإن بقت حبرا على ورق، ليأتي القانون العضوي 05/12 المتعلق بالإعلام كي يحدد القواعد والمبادئ التي تحكم الحق في الإعلام وتتيح الممارسة الحرة للنشاط الصحفي والتعبير الديمقراطي عن الآراء والأفكار عبر المؤسسات الإعلامية، وذلك بعد الإصلاحات التي شملت عدة قطاعات خاصة على مستوى الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية ثم قطاع الإعلام وتكنولوجياته المختلفة، وأعلن عنها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كمكتسبات جديدة للديمقراطية في الجزائر في خطابه الموجه للشعب بتاريخ 15 أفريل 2011، لتبدأ بعده مرحلة جديدة ومتميزة من تاريخ الصحافة والإعلام في الجزائر.

¹ - وهيبه بلحاجي: الصحافة الخاصة والشروط القانونية والاقتصادية لحريتها بعد 1990 دراسة مسحية لعينة من الصحفيين، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2013/2014، ص156.

فبعد سلسلة المشاورات التي بادرت بها وزارة الاتصال مع الأسرة الصحفية بداية من جوان 2011 في عدة ولايات حول مشروع قانون الإعلام، وعرضه على لجان خبراء من أساتذة ومختصين، ثم تقديمه للحكومة وعرضه على المجلس الوطني الشعبي في نوفمبر من نفس السنة، والذي صادق عليه فيما بعد وعرف النور في 12 جانفي 2012، حيث تضمن هذا القانون 133 مادة موزعة على 12 باب تناولت مختلف الجوانب المتعلقة بتنظيم حرية الإعلام، منها 63 مادة جديدة و52 مادة معدلة مع الإبقاء على 18 مادة كما وردة في قانون الإعلام 07/90.¹

ثالثا: الحرية الإعلامية في ظل الإصلاحات و القيود الواردة في قانون الإعلام 2012 والقانون السمعي البصري 2014:

1- الحرية الإعلامية في ظل الإصلاحات الواردة في قانون الإعلام 2012

- فتح القطاع السمعي البصري و عودة سلطات الضبط واحدة خاصة بالصحافة المكتوبة وأخرى خاصة بالسمعي البصري لتعويض المجلس الأعلى للإعلام. - منح الاعتماد للصحف التي نص القانون على إصدارها بكل حرية يكون من صلاحيات سلطة ضبط الصحافة المكتوبة بدل من الإدارات العمومية الأخرى أو وزارة العدل كما كان سابقا.

¹ - وهيبة بلحاجي ، نفس المرجع السابق ، ص 158

- منح الصحفيين حق الحصول على البطاقة المهنية بعد إلغاء المجلس الأعلى للإعلام بصفته الهيئة المكلفة بمنحها في قانون الإعلام 07/90 ، بالإضافة إلى منحهم الحق في الحصول على المعلومة والوصول إلى مصادر الخبر الرئيسية.
- حماية الحقوق المعنوية والاجتماعية للصحفيين، خاصة ما تعلق بحق الصحفي في الحصول على تأمين على الحياة في حالة إرساله إلى مناطق الخطر، ووضع حد لتردي أحوالهم من انعدام الضمان الاجتماعي واستغلال المتربصين وهذا بعد الاعتراف بمهنة المراسل الصحفي من جهة ومعاقبة كل من يسيء للصحفي أو يهينه أثناء أداء مهامه¹.
- وبخصوص ممارسة المهنة الصحفية أقر القانون ضمان حق الرد والتصحيح في وسائل الإعلام الإلكترونية، بعدما ألغي جميع العقوبات الخاصة بالسجن المنصوص عليها سابقا والإبقاء على العقوبات المتعلقة بالغرامات المالية فقط.
- كرس هذا القانون مساعدة الدولة للصحافة المتخصصة والجوارية، واهتم بتكوين الصحفي حيث قضى بضرورة تخصيص نسبة 02% بالمائة من أرباح المؤسسة لتكوين الصحفي.
- اقترح المشرع بالنسبة لأخلاقيات مهنة الصحافة إنشاء هيئة وطنية الآداب الصحافة وأخلاقيات المهنة تسهر على امتثال مهنيي القطاع للقواعد الأخلاقية.
- زيادة على ما سبق تضمن القانون العضوي 05/12 منع تخصيص أكثر من ثلث المساحة الإجمالية للصحيفة المكتوبة للإشهار في سبيل حماية القارئ والجمهور من المضاربات الإعلانية، إضافة إلى ترقية توزيع الصحف في الجنوب.

¹- أمال معيزي: التشريع الإعلامي الحديث في الجزائر وأثره على الممارسة المهنية للصحفيين دراسة مسحية وصفية للنصوص التشريعية ومواقف الصحفيين من قوانين الإعلام 1982، 1990، 2012، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر، 2014/2015، ص239.

رغم الإصلاحات الإعلامية التي حملها القانون العضوي 05/12 لقطاع الإعلام وهامش الحرية الذي كرّس للمؤسسات الإعلامية السمعية البصرية والصحافة المكتوبة، إلا أنه تضمن عدة ثغرات جعلته محل جدل ونقاش كبيرين من قبل رجال الإعلام والمتخصصين في الميدان الصحفي تتمثل في:

2- الحرية الإعلامية في ظل القيود الواردة في قانون الإعلام 2012:

فبحسب لجنة حماية الصحفيين فإن قانون الإعلام 05/12 فقد أعرب بعض الصحفيين المحليين والأكاديميين عن قناعتهم أن هذا القانون لا يزال يقيد الحرية الإعلامية بما في ذلك حرية الصحافة في الجزائر ونادوا بتعديله بما يتوافق بالتطورات التي يعرفها قطاع الإعلام في الجزائر والعالم بأسره، ولكل في ذلك حجته وبرهانه، فهناك من يرى أن هذا القانون يضع قيودا على ملكية وسائل الإعلام وإداراتها حيث ينص على وجوب توفر في مدير أي مطبوعة دورية خبرة لا تقل عن 10 سنوات في مجال النشاط الإعلامي والصحفي¹ وهو ما لم يرد سابقا.

وهناك من يعتبر هذا القانون تراجعاً لحرية الإعلامية وخاصة منها الصحافة المكتوبة مقارنة بقانون الإعلام 90/07 ويصنف المادة 02 من القانون العضوي 05/12 ضمن مخلفات الحزب الواحد سابقا، لأن هذه الأخيرة ربطت الممارسة الإعلامية بشروط غامضة كاحترام القيم الروحية للمجتمع والهوية الوطنية، ومتطلبات الأمن الوطني والمصالح الاقتصادية للبلاد، وهذا الغموض يترك المجال مفتوحا لحرية التغيير وإقرار العقوبة على الصحفيين.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، السنة التاسعة والأربعون، العدد 02، الأحد 21 صفر 1433 الموافق 15 يناير 2012، القانون العضوي رقم 05/12 مؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012 يتعلق بالإعلام، ص ص 24-25.

وهناك من يرى أن عقوبة سجن الصحفي ما زالت قائمة، فالغرامات والعقوبات المالية الضخمة ضد تجاوزات الصحفي تجعل إمكانية حبس الصحفي قائمة عمليا تحت صيغة "الإكراه البدني" ما دام يعجز عن تسديد هذه الغرامات الكبيرة مقارنة بمستوى الأجر المتدني الذي يتقاضاه¹، بينما يذهب البعض الآخر إلى تصنيف سلطة ضبط الصحافة المكتوبة ضمن هيئات الرقابة لهيمنة الإدارة المركزية على تركيبها وتسييرها الإداري والمالي، ما دام رئيسها ونصف أعضائها يعينون من طرف رئيس الجمهورية والبرلمان بغرفتيه وكلهم تحت لواء واحد.

إلا أنه و بعد مرور عام كامل على صدور القانون، فإنه لم يتم تنصيب :

-المجلس الأعلى للصحافة المكتوبة.

-مجلس الاداب.

- سلطة ضبط الصحافة المكتوبة .

- سلطة ضبط السمعي البصري .

- المجلس الأعلى لآداب وأخلاقيات مهنة الصحافة و لم يصدر القانون الخاص بالاستشارة في الإعلام كما وعدت به المادة 130 من القانون. ومن خلال ما سبق نجد ان الحرية الإعلامية المعطاة وفقا لهذا القانون تمارس في إطار عدم تجاوز تلك القيود التي وضعت من قبل السلطة لجعل سيطرتها قائمة على مختلف الوسائل الإعلامية والحق في الإعلام هنا ينحصر في مجرد عملية الإطلاع على الوقائع والآراء التي تنقلها وسائل الاتصال الجماهيري، إضافة أن هذا النص القانوني يخلط بين الإعلام والدعاية الأيديولوجية التي تمثل هدف الصحافة الحزبية، وفي نفس الباب وضع قائمة من الشروط والقيود التي تحد

¹ - وهيبة بلحاجي: مرجع سابق، ص167

أنشطة الإعلام وحرية الصحافة، وقد جاءت تلك القيود في صورة عبارات مبهمه تترك الباب واسعا أمام التأويلات الشخصية والظرفية.¹

إنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والتي تتكون من 14 عضوا منهم 7 أعضاء من الصحفيين اللذين يثبتون على الأقل 15 سنة خبرة مهنية وهو ما تبينه المادة 50 من قانون 2102 ، مع عدم تنصيب أعضاء هذه الأخيرة ، مع تعيين رئيسها من قبل رئيس الجمهورية وهو اثير عنه العديد من التساؤلات الداعية الى انه كان لابد أن يكون من الصحفيين ، خاصة وان السلطة تم اعتبارها بموجب هذا القانون انها مستقلة ، وهذا نراه شكل من أشكال التضيق على حرية ممارسة سلطة الضبط لمهامها ، ولربما هو سبب من بين عديد الأسباب التي أخرت تنصيب أعضائها .

3- قانون السمعى البصري 2014:

بعد عامين من صدور القانون العضوي المتعلق بالإعلام لسنة 2012 صدر القانون المتعلق بالسمعى البصري والذي تكون من 113 مادة ، و يمكن إيجاز البعض من النقاط التي تم التوصل إليها من خلال بنود هذا القانون كما يلي:²

1- فتح شكلي لقطاع السمعى البصري : وذلك وفقا للمادة الثالثة من القانون والتي أكدت على الجهات التي يحق لها ممارسة هذا النشاط والمتمثلة في: الأشخاص المعنوية التي تستغل خدمة الاتصال السمعى البصري التابعة للقطاع العمومي. مؤسسات وهيئات وأجهزة القطاع العمومي المرخص لها .

¹ - على قسايسية: إشكالية التشريعات الإعلامية في المجتمعات الانتقالية حالة الجزائر، مجلة أفكار وآفاق، العدد 02 جويلية ديسمبر 2011، ص 118

² - بخوش صبيحة: تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990-2015 ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المدرسة العليا للأساتذة الجزائر، العدد 23، مارس 2016، ص 67.

المؤسسات والشركات التي تخضع للقانون الجزائري المرخص لها | هذا نظريا حسب بنود القانون ولكن عمليا نجد أن كل القنوات الخاصة تم فتحها من خارج الوطن كما أنها تمارس نشاطها بموجب ترخيص لذا نجدها أنها قنوات جزائرية من حيث المضمون وملاكها وموظفيها ، أجنبية من حيث القانون ، وهو شكل من أشكال التضييق على الحرية في إنشاء قنوات سمعية بصرية ، وان أنشئت فهي تبقى تحت رحمة السلطة من خلال فرض ضغوطات منها ما هو معلن ومنها ما هو غير معلن ، وما غلق قناة الوطن ، والأطلس ،،، الخ إلا دليل على ذلك ،

2- تقييد القطاع الخاص: في الوقت الذي نصت فيه المادة الاربعة على أن خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي تنظم في شكل قنوات عامة وقنوات موضوعاتية، أشارت المادة الخامسة إلى أن خدمات الاتصال السمعي البصري المرخص لها تتشكل من القنوات الموضوعاتية فقط، وحسب المادة السابعة من القانون والمتعلقة بتحديد المفاهيم، فإن قناة موضوعاتية يقصد بها برامج تلفزيونية أو سمعية تتمحور حول موضوع أو عدة مواضيع ولا يسمح لها بادراج برامج إخبارية إلا وفق حجم ساعي يحدد في رخصة الاستغلال، وترك للنصوص التنظيمية تحديد كفاءات تطبيق ذلك.

3- سلطة الضبط تحت مظلة السلطة:

بالرغم من عديد الصلاحيات والمهام الموكلة لسلطة ضبط السمعي البصري ، الا ان تشكيلتها التي تتكون من و أعضاء كلهم من السلطة على عكس سلطة ضبط الصحافة المكتوبة البصري التي تتكون من 14 عضوا¹، ما يجعلنا نقول ان الحرية الإعلامية حتى ولو تم منحها نظريا في بنود تلك المواد فهي تبقى مقيدة و غير مطبقة في الواقع نظرا لخضوعها لشبح السياسة العرجاء المنتهجة لتكميم الأفواه وتكبير الأقدام من خلال سياسة

¹ - بخوش صبيحة: تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990-2015 ، مرجع سابق ، ص

الترهيب المطبقة بعدة أساليب كمنع الإشهار ،،،،،،، الخ 4- تأسيس سلطة ضبط السمعي البصري: أشارت إليها المادة 64 من القانون العضوي المتعلق بالإعلام 2012، كما حددت مهامها وصلاحياتها ، ولكن بالرغم من ذلك نجد أن تلك السلطة لم تمارس مهامها رفقة السلطة المانحة في منح رخص إنشاء خدمات للاتصال السمعي البصري مع عدم الإعلان للترشح ممن تتوفر فيهم شروط تقديم مشروع إنشاء تلك الخدمات ، وهو ما يجعلنا نقول أن الحرية الإعلامية في هذا المجال منقوصة ولا تزال مقيدة ، 5- هيمنة السلطة على القطاع: يتجلى ذلك بوضوح أولاً من خلال تشكيلة سلطة ضبط السمعي البصري والتي أبعد عنها تماماً المهنيون، عكس سلطة ضبط الصحافة المكتوبة التي يشكل فيها الصحفيون نصف عدد الأعضاء، وثانياً من خلال احتكارها لمؤسسة البث الإذاعي و التلفزيون، إضافة إلى الاحتفاظ بصلاحيات منح الرخص للقنوات أو رفضها.¹

خلاصة :

¹ - بخوش صبيحة ، نفس المرجع السابق ، ص 67

من خلال ما تم ذكره تم التأكيد على أن الجزائر مرت بتجربة إعلامية أقل ما يقال عنها أنها متذبذبة و غير مستقرة بالنظر لتذبذب وعدم استقرار النظام السياسي ، الذي انعكس على قطاع الإعلام في الجزائر ، وما تلك القوانين الإعلامية التي عرفت الجزائر إلا شكل من أشكال السياسية المفروضة من قبل السلطة من خلال فرض الرقابة والتضييق على حرية ممارسة المهام الإعلامية من قبل الصحفيين، فتارة تعطى لهم الحرية في مادة قانونية لتسحب منهم في مادة قانونية أخرى ، لكن بالرغم من ذلك يمكن القول أن الحرية الإعلامية في الجزائر قطعت أشواطاً لا بأس بها بدءاً بمنح هامش من الحرية للصحافة المكتوبة وصولاً إلى فتح قطاع السمعي البصري الذي كان محتكراً من قبل السلطة.

اولا - تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان

1- تحليل نتائج المحور الأول : البيانات الشخصية

الجدول رقم 01 : يمثل متغير الجنس

النسبة %	ت	
40	16	ذكر
60	24	أنثى
100	40	المجموع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الاناث أكبر من نسبة الذكور حيث تمثل عدد الافراد من الذكور 24 فردا من العينة ونسبة 60 % بينما الذكور تمثل 16 فردا من العينة ونسبة 40% وهذا يدل على ان المؤسسات الإعلامية الجزائرية تعتمد على الصحفيون الاناث اكثر من الذكور .

الجدول رقم 02 : يمثل متغير السن

النسبة %	ت	
25	10	من 22 الى 28
57.5	23	من 29-35 سنة
17.5	13	من 36 الى 42 سنة
100	40	المجموع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن اعلى نسبة بـ 57.5 % تتراوح أعمارهم ما بين 29-35 وتليها نسبة 25% من اجمالي افراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 22-28 سنة ، اما نسبة 17.5% تتراوح أعمارهم ما بين 36 الى 42 سنة. ومنه نستنتج ان معظم صحفيو المؤسسات الإعلامية الجزائرية تتراوح أعمارهم 22- 35 بنسبة 82.5% وهذا يدل على ان المؤسسات الإعلامية الجزائرية تعتمد على الصحفيين الشباب وهذا نظرا لتحصلهم على شهادات إعلامية .

الجدول رقم 03 : يمثل متغير الخبرة والاقدمية في العمل

النسبة %	ت	
27.5	11	من 1 الى 03 سنوات
22.5	09	من 03 الى 06 سنة

50	20	اكثر من 06 سنوات
100	40	المجموع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة بـ 50% من إجمالي أفراد العينة لهم اقدمية في العمل تفوق الـ 06 سنوات ، وتليها نسبة 27.5% من إجمالي أفراد العينة لهم اقدمية في العمل تتراوح ما بين السنة و 03 سنوات وتليها نسبة 22.5% من إجمالي أفراد العينة لهم اقدمية في العمل تتراوح ما بين الثلاث سنوات و 06 سنوات ومنه نستنتج ان المؤسسات الإعلامية الجزائرية تعتمد على صحفيين ذو خبرة مهنية متفاوتة و اقدمية في العمل وهذا نظرا الى ان اكثر المؤسسات الإعلامية حديثة النشأة لذى لا نجد عمال ذات اقدمية كبيرة في العمل الصحفي .

الجدول رقم 04 : يمثل المجال الإعلامي للصحفيين في المؤسسة

النسبة %	ت	
15	06	سمعي
62.5	25	سمعي بصري
05	02	صحافة مكتوبة
17.5	07	صحافة الوسائط الحديثة
100	40	المجموع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى 62.5% من إجمالي أفراد العينة يشتغلون في المجال الإعلامي السمعي البصري وتليها نسبة 17.5% من إجمالي أفراد العينة يشتغلون في المجال الإعلامي صحافة الوسائط الحديثة، وتليها نسبة 15% من إجمالي أفراد العينة يشتغلون في المجال الإعلامي السمعي في حين ان نسبة 05% من إجمالي أفراد العينة يشتغلون في مجال الصحافة المكتوبة ومنه نستنتج ان معظم أفراد العينة هو صحفيو قناة تلفزيونية و يشتغلون في مجال السمعي البصري وبدرجة اقل صحفيو الإذاعة و صحفيو الوسائط الحديثة كإعلام المواطن عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية، الا ان صحفيو الصحافة المكتوبة قليلو التواجد بين أفراد العين وقد يرجع هذا الى نقص انتشار الصحف والجرائد في الآونة الأخيرة .

2-تحليل المحور الثاني : التكوين في مجال الاعلام

الجدول رقم 05: يوضح الشهادة الجامعية لأفراد العينة

النسبة %	ت	
20	08	اعلام واتصال
52.5	21	اتصال وعلاقات عامة
12.5	05	صحافة مكتوبة
15	06	تخصص اخر
100	40	المجموع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة 52.5% من اجمالي افراد العينة خريجي قسم الاعلام والاتصال تخصص اتصال وعلاقات عامة ، وتليها نسبة 20% من اجمالي افراد العينة خريجي قسم الاعلام والاتصال تخصص اعلام واتصال ، وتليها 15% من اجمالي افراد العينة خريجي قسم الاعلام والاتصال تخصصات أخرى وتليها نسبة 12.5% من اجمالي افراد العينة خريجي قسم الاعلام والاتصال تخصص صحافة مكتوبة. ومنه نستنتج ان صحفيو المؤسسات الجزائرية معظمهم يدرس تخصصات الاعلام والاتصال واكثرهم العلاقات العامة.

الجدول رقم 07: يوضح العلاقة بين مدة التكوين وطبيعته

	جيد		متوسط		ضعفة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أسبوع	02	6.9	02	22.2	..	..	04	10
أسبوعين	22	75.9	05	55.6	01	50	28	70
3 أسابيع	05	17.2	02	22.2	01	50	08	20
المجموع	29	100	09	100	02	100	40	100

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة بـ 70% من اجمالي افراد العينة اكدوا ان التربصات التي تم اجراءها بالمؤسسة دامت لأسبوعين، منهم 22 فردا بنسبة 75.9% ممن يرون ان طبيعة التكوين بالمؤسسة جيدة، ومنهم نسبة 55.6% ممن يرون ان طبيعة التكوين بالمؤسسة متوسط، ومنهم نسبة 50% ممن يرون ان طبيعة التكوين بالمؤسسة ضعيفة، وتليها نسبة 20% من اجمالي افراد العينة اكدوا ان التربصات التي تم اجراءها بالمؤسسة دامت لثلاث أسابيع، منهم 05 افراد بنسبة 17.2% ممن يرون ان طبيعة التكوين بالمؤسسة جيدة، ومنهم فردان بنسبة 22.2% ممن يرون ان طبيعة التكوين بالمؤسسة متوسط، ومنهم فردا واحد بنسبة 50% ممن يرون ان طبيعة التكوين بالمؤسسة ضعيفة وتليها نسبة 10% من اجمالي افراد العينة اكدوا ان التربصات التي تم اجراءها بالمؤسسة دامت لأسبوع ، منهم فردان بنسبة 6.9% ممن يرون ان طبيعة التكوين بالمؤسسة جيدة، ومنهم فردان بنسبة 22.2% ممن يرون ان طبيعة التكوين بالمؤسسة متوسط، ومنه نستنتج ان مدة التكوين في المؤسسات الإعلامية الجزائرية تختلف من مؤسسة الى أخرى حيث ان هناك مؤسسات تقوم بالتربص لمدة أسبوعين وأخرى لثلاث أسابيع وأخرى لأسبوع ولكن اكثر مدة تكوين والمعمول به هي مدة أسبوعين كما طبيعة التكوين جيدة الى متوسطة في المؤسسات الإعلامية الجزائرية .

الجدول رقم 08 : العلاقة بين دوافع العمل الصحفي وأسباب ممارسته

هواية		مهنة		طبيعة الدراسة		المجموع	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
دراسة في الجامعة	02	22.2	08	34.8	04	50	14
بدافع الحب والهواية	03	33.3	14	60.9	04	50	21
لأنه يجلب الشهرة والمكانة المحترمة	01	11.2	..	..	..	..	01
باعتباره مصدر دخل مالي	03	33.3	01	4.3	..	..	04
							10

100	40	100	08	100	23	100	09	المجموع
-----	----	-----	----	-----	----	-----	----	---------

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة بـ 52.5% من إجمالي أفراد العينة أجابوا على أن الذي دفعهم إلى العمل الصحفي هو حب العمل الصحفي وهوايتهم الصحفية ، منهم 14 فرداً بنسبة 60.9% ممن يمارسون العمل الصحفي كمهنة، ومنهم 04 أفراد بنسبة 50% ممن يمارسون العمل الصحفي لطبيعة دراستهم تخصص الاعلام والاتصال ، ومنهم 03 أفراد بنسبة 33.3% ممن يمارسون العمل الصحفي كهواية، وتليها نسبة 35% من إجمالي أفراد العينة أجابوا على أن الذي دفعهم إلى العمل الصحفي هو دراستهم الجامعة في تخصصات الاعلام والاتصال ، منهم 08 أفراد بنسبة 34.8% ممن يمارسون العمل الصحفي كمهنة، ومنهم 04 أفراد بنسبة 50% ممن يمارسون العمل الصحفي لطبيعة دراستهم تخصص الاعلام والاتصال ، ومنهم 02 فرد بنسبة 22.2% ممن يمارسون العمل الصحفي كهواية. وتليها نسبة 10% من إجمالي أفراد العينة أجابوا على أن الذي دفعهم إلى العمل الصحفي هو أن العمل الصحفي هو مصدر دخل مالي، منهم فرداً بنسبة 4.3% ممن يمارسون العمل الصحفي كمهنة ، ومنهم 03 أفراد بنسبة 33.3% ممن يمارسون العمل الصحفي كهواية.

ومن هنا نستنتج أن معظم الصحفيين يمارسون العمل الصحفي كمهنة بدافع الحب والهواية والتخصص الدراسي في الجامعات.

الجدول 09 : يوضح درجة الاستفادة من المعارف المتحصل عليها من التكوين الأكاديمي

النسبة %	ت	
65	26	كثيرا
35	14	قليلا
..	..	نادرا
100	40	المجموع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة بـ 65% من اجمالي افراد العينة استفادوا كثيرا من المعارف المتحصل عليها من التكوين الاكاديمي خلال الدراسة الجامعية وتليها نسبة 35% من اجمالي افراد العينة استفادوا قليلا من المعارف المتحصل عليها من التكوين الاكاديمي خلال الدراسة الجامعية. ومنه نستنتج ان الصحفيين الذين له تخصصات في مجال الاعلام والاتصال استفادوا كثيرا من المعلومات التي تلقونها في التكوين الاكاديمي الذي ساعدهم في أدائهم المهني .

الجدول رقم 10: العلاقة بين التكوينات التدريبية في مجال الإعلام والصحافة والاستفادة منها

	جدا		اكثر		لم استفد		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	28	87.5	01	33.3	01	25	30	75
لا	..	..	..	..	01	25	01	2.5
خلال الدراسة	04	12.5	02	66.7	02	50	09	22.5
المجموع	32	100	03	100	04	100	40	100

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة بـ 75% من اجمالي افراد العينة من اجمالي افراد العينة اجابوا بنعم على انهم خضعوا لمجموعة من التكوينات التدريبية في مجال الاعلام والصحافة منهم 28 فردا بنسبة 87.5% ممن اجابوا ان التكوينات التدريبية في مجال الاعلام والصحافة افادتهم جدا في حياتهم المهنية ومنهم فردا بنسبة 33.3 % ممن اجابوا ان التكوينات التدريبية في مجال الاعلام والصحافة افادتهم اكثر في حياتهم المهنية ومنهم فردا بنسبة 25% ممن اجابوا ان التكوينات التدريبية في مجال الاعلام والصحافة لم تفيدهم في حياتهم المهنية.

اما نسبة 22.5% من اجمالي افراد العينة من اجمالي افراد العينة اجابوا على انهم خضعوا لمجموعة من التكوينات التدريبية في مجال الإعلام والصحافة خلال الدراسة، منهم 04 افراد بنسبة 12.5% ممن اجابوا ان التكوينات التدريبية في مجال الإعلام والصحافة افادتهم جدا في حياتهم المهنية ومنهم فردان بنسبة 66.7% ممن اجابوا ان التكوينات التدريبية في مجال الإعلام والصحافة افادتهم اكثر في حياتهم المهنية ومنهم فردان بنسبة 50% ممن اجابوا ان التكوينات التدريبية في مجال الإعلام والصحافة لم تفيدهم في حياتهم المهنية.

اما نسبة 2.5% من اجمالي افراد العينة اجابوا انهم لم يخضعوا الى التكوينات التدريبية في مجال الإعلام والصحافة ولم يستفيدوا منها.

ومنه نستنتج ان صحفيو المؤسسات الإعلامية الجزائرية خضعوا الى الدورات التدريبية التكوينية واستفادوا منها كثيرا في حياتهم المهنية من خلال اكتساب خبرات ومعارف في مجال الاعلام والاتصال وتحرير المقالات والريورتاج وكل ما يحتاجه الصحفي

الجدول رقم 11: يوضح مدى احتكاك الصحفيين بالصحفيين المكونين اكاديميا والاستفادة من تجربتهم.

النسبة %	ت		
97.2	35	نعم	نعم
2.8	01	لا	
90	36	المجموع	
10	04	لا	
100	40	المجموع	

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان اعلى نسبة ب 90% من اجمالي افراد العينة اجابوا بنعم على انه لديهم احتكاك مع الصحفيين المكونين اكاديميا منهم 35 فرد بنسبة

97.2% ممن اجابوا انهم استفادوا من هذا الاحتكاك، ومنهم فراد بنسبة 2.8% ممن اجابوا انهم استفادوا من هذا الاحتكاك في حين ان نسبة 10% من اجمالي افراد العين اجابوا انهم لم يحتكوا مع الصحفيين المكونين اكاديميا، ومنه نستنتج ان معظم صحفيو المؤسسات الإعلامية لديهم احتكاك مع الصحفيين المكونين اكاديميا واستفادوا منهم بنسبة كبيرة.

الجدول 12: العلاقة بين الاكتفاء بالدورات التدريبية دون الاكاديمية وتخصصات الدراسية

للصحفيين

		نعم		لا		المجموع
		ت	%	ت	%	
نعم		10	62.5	04	16.6	14
لا		06	37.5	20	83.3	26
المجموع		16	100	24	100	40

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان اعلى نسبة ب 65% اجابوا انه لا يمكن الاكتفاء بالدورات التدريبية دون الاكاديمية منهم 06 افراد بنسبة 37.5% ممن اجابوا ان الصحفيين تخصصات في الاعلام والاتصال ومنهم 20 فردا بنسبة 83.3% ممن اجابوا بلا على ان الصحفيين تخصصات في الاعلام والاتصال، اما نسبة 35% من اجمالي افراد العينة اجابوا بنعم انه يمكن الاكتفاء بالدورات التدريبية دون الاكاديمية، منهم 10 افراد بنسبة 37.5% ممن اجابوا ان الصحفيين تخصصات في الاعلام والاتصال ومنهم 04 افراد بنسبة 62.5% ممن اجابوا بلا على ان الصحفيين تخصصات في الاعلام والاتصال، وعليه نستنتج انه لا يمكن الاكتفاء بالدورات التدريبية دون الدراسة الاكاديمية التي تساعد في فهم متطلبات الاعلام والاتصال ومعظم الصحفيين لهم تخصصا في مجال الاعلام والاتصال.

الجدول 13: يوضح العلاقة بين الارتياح في أداء المهام الصحفية وممارسة انشاط الصحفي بحرية

المجموع		لا		نعم		
%	ت	%	ت	%	ت	
80	32	81.5	22	76.9	10	مرتاح جدا
12.5	05	11.1	03	15.4	02	قليلا
7.5	03	7.4	02	7.7	01	غير مرتاح تماما
100	40	100	27	100	13	المجموع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان اعلى نسبة ب 80% اجابوا انهم مرتاحون جدا في أدائهم الصحفي، منهم 10 افراد بنسبة 76.9% ممن اجابوا بنعم انهم يمارسون الاعلام بحرية ومنهم 22 فردا بنسبة 81.5% ممن اجابوا بلا يمارسون الاعلام بحرية ، اما نسبة 12.5% اجابوا انهم يشعرون بالارتياح قليلا على أدائهم الصحفي منهم 02 افراد بنسبة 15.4% ممن اجابوا بنعم لا انهم يمارسون الاعلام بحرية ومنهم 03 افراد بنسبة 11.1% ممن اجابوا بلا يمارسون الاعلام بحرية، اما نسبة 7.5% اجابوا انهم غير مرتاحون تماما في أدائهم الصحفي منهم فردا بنسبة 7.7% ممن اجابوا بنعم انهم يمارسون الاعلام بحرية ومنهم فردان بنسبة 7.4% ممن اجابوا بلا يمارسون الاعلام بحرية ومنه نستنتج ان الصحفيين بالمؤسسات الإعلامية الجزائرية مرتاحون بدرجة كبيرة في أدائهم الإعلامي الا انهم لا يمارسون الاعلام بحرية وهذا يرجع الى التدخل في المهام الإعلامية .

الجدول رقم 14: العلاقة بين الصعوبات في الوصول الى المعلومات الصحفية و ونشر المعلومات المقدمة للمؤسسة

المجموع		تعدل قليلا		تبقى كما هي		
النسبة %	ت	النسبة %	ت	النسبة %	ت	
05	02	..	..	20	02	غالبا
82.5	05	..	..	50	05	نادرا
12.5	33	100	30	30	03	أحيانا
100	40	100	30	100	10	المجموع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان اعلى نسبة بـ 82.5% من اجمالي افراد العينة غالبا ما يجدون صعوبات في الوصول الى المعلومات الصحفية منهم 05 افراد بنسبة 50% ممن اجابوا ان المعلومات المقدمة للمؤسسة تنشر كما هي ، اما نسبة 12.5% من اجمالي افراد العينة أحيانا ما يجدون صعوبات في الوصول الى المعلومات الصحفية منهم 03 افراد بنسبة 30% ممن اجابوا ان المعلومات المقدمة للمؤسسة تنشر كما هي ومنهم 30 فردا بنسبة 100% ممن اجابوا ان المعلومات المقدمة للمؤسسة تعدل قليلا قبل النشر. اما نسبة 05% من اجمالي افراد العينة أحيانا ما يجدون صعوبات في الوصول الى المعلومات الصحفية منهم 02 افراد بنسبة 20% ممن اجابوا ان المعلومات المقدمة للمؤسسة تنشر كما هي. وعليه نستنتج معظم الصحفيون لا يجدون صعوبات كبيرة يجدون صعوبات في الوصول الى المعلومات الصحفية كما ان هذه المعلومات تقدم للمؤسسة للنشر لكن في معظم الأحيان يتم تعديل المعلومات قبل النشر.

ثانيا :النتائج العامة للدراسة:

- (1) المؤسسات الإعلامية الجزائرية تعتمد على الصحفيون الاناث اكثر من الذكور
- (2) ان المؤسسات الإعلامية الجزائرية تعتمد على الصحفيين الشباب وهذا نظرا لتحصلهم على شهادات إعلامية .
- (3) اكثر المؤسسات الإعلامية حديثة النشأة لدى لا نجد عمال ذات اقدمية كبيرة في العمل الصحفي
- (4) ان صحفيو المؤسسات الجزائرية معظمهم يدرس تخصصات الاعلام والاتصال واكثرهم العلاقات العامة.
- (5) معظم افراد العينة هو صحفيو قناة تلفزيونية ويشغلون في مجال السمي البصري وبدرجة اقل صحفيو الإذاعة وصحفيو الوسائط الحديثة كإعلام المواطنه عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية، الا ان صحفيو الصحافة المكتوبة قليلو التواجد بين افراد العين وقد يرجع هذا الى نقص انتشار الصحف والجرائد في الآونة الأخيرة .
- (6) مدة التكوين في المؤسسات الإعلامية الجزائرية تختلف من مؤسسة الى أخرى حيث ان هناك مؤسسات تقوم بالتربص لمدة أسبوعين وأخرى لثلاث أسابيع وأخرى لأسبوع ولكن اكثر مدة تكوين والمعمول به هي مدة أسبوعين كما طبيعة التكوين جيدة الى متوسطة في المؤسسات الإعلامية الجزائرية .
- (7) معظم الصحفيين يمارسون العمل الصحفي كمهنة بدافع الحب والهواية والتخصص الدراسي في الجامعات.
- (8) صحفيو المؤسسات الإعلامية الجزائرية خضعوا الى الدورات التدريبية التكوينية واستفادوا منها كثيرا في حياتهم المهنية من خلال اكتساب خبرات ومعارف في مجال الاعلام والاتصال وتحرير المقالات والريورتاج وكل ما يحتاجه الصحفي
- (9) معظم صحفيو المؤسسات الإعلامية لديهم احتكاك مع الصحفيين المكونين اكاديميا واستفادوا منهم بنسبة كبيرة.

- (10) لا يمكن الاكتفاء بالدورات التدريبية دون الدراسة الأكاديمية التي تساعد في فهم متطلبات الاعلام والاتصال ومعظم الصحفيين لهم تخصصا في مجال الاعلام والاتصال
- (11) الصحفيين بالمؤسسات الإعلامية الجزائرية مرتاحون بدرجة كبيرة في أدائهم الإعلامي الا انهم لا يمارسون الاعلام بحرية وهذا يرجع الى التدخل في المهام الإعلامية .
- (12) معظم الصحفيون لا يجدون صعوبات كبيرة يجدون صعوبات في الوصول الى المعلومات الصحفية كما ان هذه المعلومات تقدم للمؤسسة للنشر لكن في معظم الأحيان يتم تعديل المعلومات قبل النشر .

ان التكوين أساس نجاح أي عامل حيث يرفع من قدراته ف مجال عمله ، فالتكوين الاكاديمي من اهم أنواع التكوين الذي يساعد الطالب للولوج الى الحياة المهنية وخاصة في مجال علوم الاعلام والاتصال حيث ساعد التكوين الاكاديمي في مجال الاعلام والاتصال بجميع تخصصاته في العالم عامة وفي الجزائر خاصة في ابراز الطلبة لقدراتهم ومواهبهم الإعلامية وبالتالي ممارسة الاعلام والاحاطة بجميع ابجدياته وقواعده ومتطلباته في دراستنا هاته اثر التكوين الاكاديمي على الممارسة الإعلامية لدى الصحفيين حيث طبقنا هذه الدراسة على مجموعة من الإعلاميين الجزائريين وتوصلنا الى النتائج التالية:

مدة التكوين في المؤسسات الإعلامية الجزائرية تختلف من مؤسسة الى أخرى حيث ان هناك مؤسسات تقوم بالتربص لمدة أسبوعين وأخرى لثلاث أسابيع وأخرى لأسبوع ولكن اكثر مدة تكوين والمعمول به هي مدة أسبوعين كما طبيعة التكوين جيدة الى متوسطة في المؤسسات الإعلامية الجزائرية .

معظم الصحفيين يمارسون العمل الصحفي كمهنة بدافع الحب والهواية والتخصص الدراسي في الجامعات

معظم صحفيو المؤسسات الإعلامية لديهم احتكاك مع الصحفيين المكونين اكاديميا واستفادوا منهم بنسبة كبيرة

لا يمكن الاكتفاء بالدورات التدريبية دون الدراسة الاكاديمية التي تساعد في فهم متطلبات الاعلام والاتصال ومعظم الصحفيين لهم تخصصا في مجال الاعلام والاتصال.

أولا : المراجع باللغة العربية.

1. ابراهيم حسين الشافعي ، تعليم اللغة العربية في الجامعات العربية مجلة اتحاد الجامعات العربية ، الرياض ، عدد 21 ، 1986.
2. أحمد بن مرسل ، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ط 3 ، 2005 ،
3. بن مرسل أحمد ، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2011 .
4. حسين محمد سمير استخدام ضمان الجودة في التعليم ، دراسة غير منشورة ، الرياض 2005
5. حياة قزادري: الصحافة والسياسة أو الثقافة السياسية والممارسة الإعلامية في الجزائر ، طاكسينج كوم للدراسات والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008.
6. خليل صابات: الصحافة مهنة ورسالة، دار المعارف، القاهرة ،
7. د . راسم محمد جمال ، الاتصال والإعلام في الوطن العربي .
8. دليل المجلس العالمي للاعتماد الأكاديمي للدراسات الاعلامية 2004-2005
9. راسم محمد جمال ، الاتصال و الاعلام في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،
10. رضوان بوجمعة: الصحفي و المراسل الصحفي في الجزائر، دراسة سوسيو مهنية، طاكسينج كوم للدراسات والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008،
11. الزبير سيف الإسلام: علم الإعلام والسياسات الإعلامية في العالم الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر، 1986.
12. زهير احدادن : الصحافة الاسلامية الجزائرية من بدايتها الى سنة 1930 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1986 .

13. ساعد ساعد: التعليق الصحفي في الصحافة المكتوبة الجزائرية، دار الخلدونية، الجزائر، 2009،
14. شرف عبد العزيز، الجغرافيا الصفية وتاريخ الصحافة العربية، دار عالم الكتب، ط1، 2004،
15. الشيخ عبد الله البستان، الوافي :معجم وسيط للغة العربية مكتبة لبنان د ط سنة 1990
16. عبد الحميد عطية وهناء خافضي بدوي الخدمة الاجتماعية و مجالات تطبيقها ، المكتب الجامعي الحديث 1989
17. عواطف عبد الرحمان، مقدمة في الصحافة الافريقية ، دار الفكر العربي ط2 ، 1985 ،
18. فارس جميل أبو خليل: وسائط الإعلام بين الكبت وحرية التعبير، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011،
19. فضيل دليو: تاريخ الصحافة الجزائرية المكتوبة 1830- 2013 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
20. فلاح عبد الله، غرابية عايش موسى، الإحصاء الرتبوي، ط1 ،دار المسرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006 .
21. مادوس جورج ،تقييم تعلم الطالب التجميعي والتكويني ،تر المفتي محمد أمين، دار ماكجر و هيل للنشر ، جامعة حلوان ،1981.
22. محجوب وجيه، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط1 ،دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 .
23. محمد السعيد سعيد، بهي الدين حسن: حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 1995.

24. محمد الشطاح، الإعلام التلفزيوني، نشرات الأخبار المحتوى والجمهور، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2002.
25. محمد راكنا الدغيني ، أساليب البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية ، مكتبة الرسالة ، عمان ، الأردن ، ط2 ، 1997 .
26. محمد سعد إبراهيم: تشريعات الإعلام في إطار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008،
27. محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط1 ، عامل الكتب للنشر والتوزيع، مصر، 2000،
28. محمد منير حجاب : الموسوعة الإعلامية المجلد 2 دار الفجر 2003
29. مراد بن أشن هو،ن حو الجامعة الجزائرية، ت، عائدة بامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 181.
30. المشروع الجديد لملف السياسة الإعلامية، حزب جبهة التحرير الوطني، لجنة الإعلام والثقافة، مطبوعات الحزب الجزائري، 1982 .
31. منال هلال المزاهرة : مناهج البحث الاعلامي ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ط1، 2014 .
32. م هنا محمد مصر، مدخل الى الاعلام العربي ،المكتب الجامعي الحديث، اسبوط .
33. نجاد البرعي وآخرون: أصوات مخنوقة دراسة في التشريعات الإعلامية العربية المغرب الجزائر تونس لبنان البحرين، مركز حماية وحرية الصحفيين، عمان، 2005.
34. نخبة من الأساتذة إشراف الطاهر بن خرف الله: الوسيط في الدراسات الجامعية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزء 11، 2005،
35. هيثم صناعي , دور العالم في ديمقراطية المعرفة , مقال قدم في المؤتمر السنوي للمنصة العربية لحرية الصحافة , 2005

36. ولاء فايز الهندي: الإعلام والقانون الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012،

ثانيا : المذكرات والأطروحات .

1. أسماء هارون ،دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية،ت حليل نقدي لسياسة التعليم في الجزائر نظام ل م د ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة منتوري، قسنطينة 10-08،2010،

2. أمال معيزي: التشريع الإعلامي الحديث في الجزائر وأثره على الممارسة المهنية للصحفيين دراسة مسحية وصفية للنصوص التشريعية ومواقف الصحفيين من قوانين الإعلام 1982، 1990، 2012، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر،2014/2015.

3. زين الدين مصمودي، عوامل التكوين و علاقتها بطلبة المدرسة العليا للأساتذة نحو مهنة التدريس، شهادة دكتوراه دولية في علم النفس 1 التربوي، جامعة قسنطينة،1998.

4. وهبية بلحاجي: الصحافة الخاصة والشروط القانونية والاقتصادية لحريتها بعد 1990 دراسة مسحية لعينة من الصحفيين، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر،2013/2014،

ثالثا : المجلات والملتقيات.

1. بخوش صبيحة: تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990-2015 ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المدرسة العليا للأساتذة الجزائر، العدد 23، مارس 2016.
2. ساعد ساعد ، التكوين الاعلامي والأداء ، مقال افتتاحي في نشرة مركز التدريب الاعلامي ، عدد 1، 2004 ،
3. شبايكي سعدان :الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لنظام التعليم العالي ل م د ،مجلة البحوث و الدراسات العلمية، العدد 05،جويلية 2011،
4. شطاح محمد، التدريس الاعلامي في المرحلة الجامعية في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، المجلة العربية للاعلام و الاتصال ،عدد08،ماي 2012.
5. صالح بن بوزة: السياسة الإعلامية الجزائرية المنطلقات النظرية والممارسات (1979-1990)، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 13، 1996،
6. عبد الرحمن عزي، التجربة الإعلامية التكوينية في الجزائر، مداخلة أقيمت في الملتقى الدولي حول التكوين الصحفي و البحث العلمي في ديسمبر ،2014، جماعة الجزائر ، 3 ،
7. عزي عبد الرحمان ، التكوين الاعلامي :التلاقي والتلاقي بين الرسالة والوسيلة المجلة الجزائرية للاتصال ، عدد 04 ،
8. على قسايسية: إشكالية التشريعات الإعلامية في المجتمعات الانتقالية حالة الجزائر، مجلة أفكار وآفاق، العدد 02 جويلية ديسمبر 2011.
9. مونيس بوخضرة ،نظام ل م د وإمكانياته المعرفية ،ملتقى وطني حول أفاق الدراسات العليا البحث العلمي في الجامعة الجزائرية،جامعة الجزائر 1،أفريل 2012 .

10. يعقوب توفيق , ملاحظات حول سياسة التكوين وأفاق توظيف خريجي علوم الاعلام والاتصال بالوطن العربي ,مقال غير منشور، ندوة أقسام الاعلام ،الامارات العربية المتحدة، 1984 .

رابعا : القوانين والجرائد الرسمية .

1. الجريدة الرسمية الصادرة يوم الأربعاء 11 شوال 1425، الموافق ل 24 نوفمبر 2004
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، السنة التاسعة والأربعون، العدد 02، الأحد 21 صفر 1433 الموافق 15 يناير 2012، القانون العضوي رقم 05/12 مؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012 يتعلق بالإعلام،
3. قانون الاعلام 1982، الجريدة الرسمية ،06 فبراير 1

خامسا :المراجع باللغة الأجنبية .

1. Brahim Brahimi: Le droit de l'information à la preuve du partie unique et de l'état d'urgence, ed SAEC (2) liberté, Alger, 2002,
2. Comité national d'évaluation . les sciences de l'information et de la communication. mars 1993

كلية: العلوم الاجتماعية

قسم : الاعلام واتصال

سيدي الفاضل، سيدتي الفاضلة:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد:

يشرفني أن أضع بين أيديكم استبيان متعلق دراسة مقارنة لتشخيص نمط التعلق عند متأخرين عن سن الزواج " والذي تم إعداده من أجل معرفة أهم أسباب هذه الصعوبة، وذلك في إطار انجاز مذكرة تخرج ماستر 2021_2022

المطلوب من سيادتكم قراءة كل فقرة من فقرات المقياس بدقة وموضوعية وأن تضع علامة (X) أمام البديل الذي ترونه مناسباً، مع العلم أن نتائج هذه الدراسة لا تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي
شاكرين حسن تعاونكم معي

البيانات الشخصية:

الجنس: ذكر ☐ انثى ☐
السن : أكثر من 22 الى 28 سنة ☐ من 29 - 35 سنة ☐
من 36 الى 42 سنة ☐ أكثر من 42 سنة ☐
المستوى الدراسي : ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐
الوضعية الاسرية: متزوج ☐ غير متزوج ☐
الأقدمية في العمل من سنة الى 03 سنوات ☐ من 03 الى 06 سنوات ☐
أكثر من 06 سنوات ☐
المجال الإعلامي : سمعي ☐ سمعي بصري ☐ صحافة مكتوبة ☐
صحافة الوسائط الحديثة ☐

المحور الثاني : التكوين في مجال الاعلام

1- الشهادة الجامعية : اعلام واتصال ☐
اتصال وعلاقات عامة ☐ صحافة مكتوبة ☐ تخصص آخر ☐

2- مدى التكوين :

3- ما طبيعة التكوين : جيدة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐

4- هل تمارس العمل الصحفي : هواية ☐ مهنة ☐ طبيعة دراستك ☐

غير ذلك.....

5- ما هو دافع اختيارك للعمل الصحفي :

درسته في الجامعة ☐ بدافع الحب والهواية ☐

باعتباره مصدر دخل مالي ممتاز ☐ لأنه يجلب لك الشهرة والمكانة المحترمة ☐

أخرى تذكر

6- هل المعارف المتحصل عليها في التكوين الأكاديمي نفعتك في الممارسة الإعلامية :

كثيرا ☐ قليلا ☐ نادرا ☐

7- هل خضت لتكوينات تدريبية في مجال الاعلام والصحافة : نعم ☐ لا ☐

أثناء دراستك

8- هل استفدت من هذه الدورات : جدا ☐ أكثر ☐ لم أستفد ☐

9- هل المؤسسة التي تعمل فيها توفر لك دورات وتربصات تكوينية ساعدتك على التطور

المهني : دائما ☐ نادرا ☐ أحيانا ☐

10- هل تلتزم بقواعد السلوك المهني أثناء أدائك الصحفي : لا ☐ نعم ☐

دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

11- هل لديك احتكاك بالصحفيين المكونين أكاديميا : نعم ☐ لا ☐

12- اذا كانت اجابتك بـ "نعم" فهل استفدت من تجربتهم : نعم ☐ لا ☐

13- برأيك هل الدورات التدريبية تكفي دون التكوين الأكاديمي لتكوين صحفي كفاء :

نعم ☐ لا ☐

14- هل كل الصحفيين بمؤسسة عملك لهم تخصصات في مجال الاعلام والاتصال :

نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث : الممارسة الإعلامية الميدانية

1/ هل تشر بالارتياح أثناء أدائك مهنة الاعلام ؟ مرتاح جدا ☐ قليلا ☐ غير مرتاح تماما ☐

2/ برأيك ماهي الصفات التي يكون بها الصحفي مؤهلا لأداء مهنة الاعلام

- التكوين الأكاديمي الجيد ☐

- التكوين الميداني الجيد ☐

- التمكن من اللغة ☐

- القدرة في الوصول الى المعلومات ☐

- الشعور بالمسؤولية أثناء أداء المهنة ☐

- أخرى تذكر

3/ ماهو تقييمك لأدائك المهني في المجال الإعلامي ؟

حسن ☐ جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

4/ هل تجد صعوبات في الوصول الى مصادر المعلومات ؟

دائما ☐ غالبا ☐ احيانا ☐ نادرا ☐ أبدا ☐

5/ هل المؤسسات التي تتعامل معها توفر لك الجو المناسب للعمل الصحفي ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

6/ كموظف هل علاقتك الشخصية تساعدك للوصول الى مصدر المعلومة ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

7/ هل تعرضت لأي عقوبات من طرف رؤساء المؤسسة التي تعمل معها ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

8/ هل تمارس نشاطك الإعلامي بحرية

نعم ☐ لا ☐

9/ هل المعلومات التي تقدمها لمؤسسة تنشر ؟

كما هي ☐ يتم تغييرها ☐ تعدل قليلا ☐

10/ هل توفر لك مؤسستك كل الظروف اللازمة لآداء مهامك

نعم ☐ نادرا ☐ أحيانا ☐ لا ☐